

التزعة المذهبية والقومية للبويهيين 334هـ - 447هـ / 945م - 1055م

د. اسحق محمد رباح^{1*}

أقسام معلم صف، كلية العلوم التربوية، جامعة البترا، عمان، الأردن

تاريخ الإرسال (2014/01/28)، تاريخ قبول النشر (2015/01/24)

ملخص البحث

البويهيون: أسرة فارسية زيدية شيعية المذهب، نسبهم إلى أبو شجاع بويه بن فناخسروا، وأولاده بناة الدولة "علي، الحسن، أحمد" مواطنهم الديلم من أقاليم شرق الخلافة. امتلكوا القدرة العسكرية كقادة. ميدانيين وظفوها لطموحاتهم السياسية، تدرجوا بعرض قدراتهم في خدمة أمراء الأقاليم الشرقية ذات المذهب الشيعي والقومية الفارسية، واستغلوا فرصة الأحوال المضطربة في الخلافة العباسية، وحاجة الخليفة المتقي لقوة قادرة لوقف حالة الفوضى والأزمات والفراغ السياسي التي سادت تلك الفترة، حين استدعى المتقي أحمد بن بويه لدخول بغداد كمنقذ للبلاد سنة 332 هـ / 944م بعد أن خلع عليه الخلع. لكن البويهيين دخلوا بداية في خدمة الخلفاء ثم تحولوا إلى الاستبداد بالخلافة والخلفاء. وكونوا بذلك أول حركة انفصالية سعت لبناء دولة مدت نفوذها إلى أقاليم الأهواز، الجبال، فارس، والعراق وخوزستان، بحكم وراثي إقطاعي عسكري حتى تسمى العصر العباسي الثالث باسم الدولة البويهية. وقد حصر البويهيون سياستهم في إنهاء السلطان العربي لصالح القومية الفارسية، وسيادة مذهبهم الشيعي على مذهب الخلافة السني الذي عليه غالب الأمة. وهم بذلك ساهموا في تفكيك وحدة الخلافة ووحدة الأمة الإسلامية نتيجة تغذيتهم للصراع القومي والمذهبي الذي طال عصرهم وامتدت آثاره إلى عصرنا الحاضر.

الكلمات المفتاحية: البويهيين، المذهب، القومية، الصراع.

The Nahonal and Doctrinal Tendencies of Bowahis

Abstract

Bowayhis belong to a Persian family of shi'ite, zeidi doctrine descending of Abu Shuja; the son of Fenza Khasru and his sons who were founders of the state, namely Ali Al-hasan and Ahmed. Their homeland is Al-Daylam of Eastern Caliphate province. They had possessed military might as field commanders and had employed it to serve their political ambitions. They started by exploiting their capabilities in the service of the governors of the eastern provinces that believe in the Persian national Shi'ite doctrine. They had made are of the disturbances' in the Abbasid caliphate and its need for a power to put an end to the chaos, crises and political vacuum which had dominated that period when Ahmed bn Bowayh was invited to enter Baghdad as a rescuer in 332 AH/944 AD. At the beginning the Bowayhis offered their services to the caliphs, but soon became oppressive ealiphs. Thus they had initiated the first separatist movement endeavoring to build a state whose influence extended to the provinces of Ahwaz, the Mountains, the land & Faris, Iraq and Khazistan, adopting a feudal, hereditary rule so that the therd Abbasidera took the name of Bowayhi state. The bowyhis' policy was centered on ending the Arab State to the interest of the Persian nationalism and the dominance of the shite belief over the caliphate's sunni belief of the majority of the nation . In this way, they had contributed to dismantle the caliphate unity and that of the Islamic nation as a result of the national doctrinal conflict whose impact had lasted till the present time.

Keywords: Bowahis, Doctrine, National, Conflict.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: [m i r78@yahoo.com](mailto:m_i_r78@yahoo.com)

مقدمة:

تميز العصر العباسي الأول حتى نهاية القرن الثالث الهجري بالقوة ووحدة دولة الخلافة في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومع بداية القرن الرابع الهجري بدأ الضعف والانحلال يدب في جسم الدولة، مخلفاً وحدات سياسية، بين مستقلة وشبه مستقلة ذات مرجعيات شعبية ومذهبية اعتمدت في حكمها النظام الوراثي الأسري. هدد وجودها وحدة الخلافة العباسية خاصة والعالم الإسلامي عامة، امتدت خذوتها وأثارها إلى الأمة الإسلامية حتى عصرنا الحاضر.

ونموذج هذه الوحدات المستقلة الدولة البويهية باعتبارها أول حركة انفصالية عززت على الخصوص النزعة القومية الفارسية والنزعة المذهبية الشيعية في مواجهة الخلافة العباسية القرشية السنية، وطالت أثارها كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دولة الإسلام. واللافت للنظر أن مرحلة العهد البويهي تناولتها كتب التاريخ العام والخاص. دون التعرض لأثارها السلبية. لهذا جاء موضوع البحث يمثل دراسة تحليلية لإحدى أخطر الحركات القومية والمذهبية والانفصالية، التي عدت قوة هدم للخلافة العباسية ولوحدة الأمة الإسلامية بعد استبدالها بالخلفاء وسيطرتها الفعلية على كل المجالات في مدة تجاوزت قرناً من الزمن، وعلى الخصوص بعد اتجاههم المذهبي لمحاربة أهل السنة سياسة وعقيدة وفكراً، واتجاههم القومي تعصباً للفرس على حساب العنصر العربي خاصة والعنصر التركي عامة ضمن سياسات انتهجوها، حيث تركت أثراً سلبية سرّعت في نهايتهم على أيدي السلاجقة الأتراك سنة 1055/ 447 وعجلت بعدها في سقوط الخلافة العباسية.

يرجع ظهور الدولة البويهية إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية. سياسياً: تمثلت بضعف شخصية الخلفاء العباسية وسوء سياساتهم في تيسير أمور الدولة، وحالة الاضطراب العامة في بلاد الخلافة خاصة في بغداد وسيطرت الأتراك على الخلفاء، واعتمادهم في مراكز الحكم والجيش الإدارة على عناصر تركية وفارسية، بحجة إحداث توازن بين عناصر دولة الخلافة بعد ضعف ثقة الخلفاء بالعنصر العربي وإبعاده عن المسرح السياسي، الأمر الذي حصر باب الصراع بين العنصر التركي والفارسي. إضافة لاستحداث منصب إمرة الأمراء في عهد الخليفة الراضي كمحاولة لتجاوز الأزمة المالية والسياسية في دولة الخلافة ومن ثم سيطرتهم على مقاليد الحكم خاصة في الفترة بين سنة 295 هـ - 334 هـ التي مهدت لظهور النزعة الانفصالية الاستقلالية على يد البويهيين وسيطرتهم على الخلافة والخلفاء. نتيجة الفراغ السياسي وظهور قوة جديدة قادرة لوقف الفوضى مما دعا الخليفة المتقي بطلب مساعدة البويهيين سنة 332 هـ / 944م وبدخول أحمد بن بويه بغداد جاءت الفرصة وكانت لبداية دولتهم.

اقتصادياً: برزت في تزايد الأزمة المالية نتيجة سياسة التبذير والإسراف من جانب الخلفاء وطبقة الحكم من حولهم، ولحاجة الخزينة للأموال لمواجهة حركات التمرد والثورات، وصراعات الجند المدفوعة بنزعات عصبية ومالية، واجتماعية وسياسية داخلية، واستمرار مواجهة الدولة البيزنطية خارجياً.

اجتماعياً: تمثلت في تزايد الصراع بين العنصر التركي والفارسي بعد استبعاد الخلفاء للعنصر العربي عن الميدان السياسي، الأمر الذي أتاح لهم الهيمنة الفعلية والتحكم في أمور البلاد والعباد، على الرغم من استمرار الزعامة السياسية الأسمية ظاهراً والدينية حصراً للخليفة العباسي لكونه الرمز الزمني والروحي لسني دولة الخلافة. والحقيقة

أن أقوى العواصف السياسية والعسكرية التي هبت على حاضرة الخلافة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، والتي قلبت موازين القوى السياسية، كانت قادمة من ولايات شرق الخلافة أخطرها البويهيين الذين سيطروا على أقاليم أربعة رئيسية هي الأهواز، وجبال فارس وأقليم العراق وخوزستان، وقد وضحت في هذه البلاد سياسة البويهيين ابتداءً بدخول الأمراء البويهية بغداد سنة 334 هـ / 940م حيث تحددت سياستهم بهدفين رئيسيين الأول محاولة رئيسيين الأول: إنهاء الخلافة العربية ونقلها إلى العنصر الفارسي. الثاني: إلغاء المذهب السني العام لدولة الخلافة، وإحلال المذهب الشيعي محله⁽¹⁾ وهو مذهب الفرس وأهل الديلم. ولعل هذا الهدف جاء انطلاقاً من زعم الشيعة أن العباسيين اغتصبوا الخلافة من مستحقها العلوية⁽²⁾. وقد عزز هذا الزعم الباطل المحاولة الجادة والتفكير القوي الذي حملته معز الدولة 320 - 356 هـ / 932 - 967م المؤسس للإمارة البويهية لنقل الخلافة إلى الإمام العلوي «الحسن بن محمد بن يحيى الزيدي العلوي». أو نقلها إلى غيره من الأئمة العلوية، إمعاناً في تعصبه القومي والمذهبي⁽³⁾. استدلالاً بنص ابن الأثير للوضع بقوله «ازداد أمر الخلافة إقبالاً، ولم يبق لهم من الأمر شيء البتة، وقد كانوا يرجعون [الخلفاء] ويؤخذ أمرهم فيما يفعل، والحرمة قائمة بعض الشيء. فلما كان أيام معز الدولة زال ذلك جميعه»⁽⁴⁾.

وتحقيقاً لهذه السياسة تعددت الممارسات العنصرية والمذهبية من كافة الأمراء البويهية على الخلافة والخلفاء العباسية، الذين عاصروا مرحلة النفوذ البويهي بين سنة 334 هـ / 945م و337 هـ / 948م. وابتداءً بالخليفة المستنفي الذي خلع عام 334 هـ / 945م) والمطيع الذي امتد عهده من سنة 334-363 هـ / 945-973م. ثم القادر الذي امتد حكمه (41 عاماً) من سنة 381 هـ / 942-422 هـ / 1030م وعهد الخليفة القائم الذي شهد حكمه نهاية التسلط والنفوذ البويهي الفارسي الشيعي، وابتداء النفوذ السلجوقي التركي السني.

التاريخ السياسي للبويهيين⁽⁵⁾:

يرجع تاريخهم إلى اعتبارهم جزءاً من الإمبراطورية الفارسية التي دان معظمها للإسلام في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، لكن الماضي السياسي القومي والحضاري ظل دافعاً لهم نحو الصراع المتصل مع الخلافة العربية الأموية والعباسية، وحتى عصرنا الحديث ممثلاً بالنزعة القومية الفارسية والمذهبية الشيعية. وقد جاءت مظاهر هذا الصراع واضحة ومستمرة طيلة عهد الخلافة الأموية، انطلاقاً من نزعتهم العنصرية القومية المدفوعة بزعمهم أن سياسة هذه الخلافة قامت على العصبية العربية⁽⁶⁾. ولهذا جاء موقفهم السياسي المعادي بمؤازرتهم كل ساخط وناقم وثائر على الأموية والعرب، انطلاقاً من تعصبهم القومي، ولما أخفقوا في تقويض السيادة العربية أو تحقيق بعض نزعاتهم العنصرية الفارسية، انضموا إلى الدعوة العباسية كمرحلة تقيية مؤقتة لتحقيق أغراضهم. أملاً بإسقاط الخلافة الأموية أولاً ثم الانطلاق نحو إسقاط الخلافة العباسية العربية ثانياً. معرضين كثيراً من زعمائهم وقادتهم وحركاتهم الدينية ذات المظهر السياسي القومي والمذهبي للبطش والتكيل من جانب الخلفاء العباسية. بسبب توجهاتهم ذات النزعة القومية والمذهبية، وتقديمهم مصلحتهم العنصرية والشخصية على حساب مصالح الأمة.

وتطبيقاً لهذا بدؤوا مشاركتهم في الدعوة العباسية السرية والعسكرية من خلال زعاماتهم العنصرية مثل أبو سلمة الخلال، وأبي مسلم الخراساني، ولاحقاً في البرامكة. وكذلك من خلال حركاتهم الدينية ذات المظهر العنصري والمذهبي كحركة المقنع والمسلمانية⁽⁷⁾. ومع هذا لم يبأس أصحاب هذه النزعة القومية خاصة بعد أن أخفقوا في صراعهم الطويل مع العرب طيلة العصر

العباسي الأول. واشتداده في العصر العباسي الثاني بصورة أكبر، حيث ظهرت بعض نجاحاتهم من خلال إقامة دويلات «إمارات» عنصرية فارسية، سعت صراحة إلى الإطاحة بالخلافة العباسية العربية السنية. منها مثلاً الدولة الطاهرية⁽⁸⁾، والدولة الصفارية⁽⁹⁾، والدولة السامانية⁽¹⁰⁾ من خلال محاولاتهم إعادة الزعامة العنصرية الفارسية والمذهبية على حساب دولة الخلافة على الخصوص والعالم الإسلامي على الجملة، حتى ظهور الدولة البويهية التي مثلت قمة النزعة القومية والمذهبية. فكانت الأكثر خطراً على العالم الإسلامي السني في هذين الميدانين⁽¹¹⁾.

وقد ساهمت عوامل داخلية وخارجية في ظهور هذه الدولة العنصرية بدلية القرن الرابع الهجري، انطلاقاً من طبيعة إقليم الديلم وطبيعة سكانه الفرس المتعصبين، باعتباره النواة الأولى لقيام الدولة البويهية⁽¹²⁾ إضافة إلى جانب أقاليم مجاورة أخرى خضعت لنفوذها، وجمعتها نفس الخصائص العنصرية كإقليم جيلان⁽¹³⁾، الذي أُطلق على سكانه بالديالمة أو الجيل⁽¹⁴⁾. والأقاليم الأربعة الأخرى الممثلة بـ«الأهواز، الجبال، فارس⁽¹⁵⁾، العراق».

أصول البويهية: هم أصلاً فرس من أواسط بلاد الديلم نسباً وعرقاً، ونسبتهم تعود إلى رجل فارسي يدعى «بويه فناخسروا» الملقب بأبي شجاع⁽¹⁶⁾. وظهورهم اعتمد على تمتعهم بقدرات عسكرية وقيادية بعد احترافهم الجندية. وسطع نجمهم بعد التحاق والدهم بويه وأبنائه الثلاثة في خدمة الأمراء الديالمة⁽¹⁷⁾، وفقاً لمصالحهم الشخصية. وكمرحلة مؤقتة لإظهار زعامتهم وطموحهم بالوصول إلى منصب الخلافة. وقد جعلوا شعار سياستهم الغاية تبرر الوسيلة تحقيقاً لغاياتهم، لذلك انتحلوا نسبهم مرة بأسرة الملوك الفارسية، ليدلوا على عراقية نسبهم. ولطمعهم في الخلافة وايضا حاولوا مرة ثانية الانتساب إلى قبيلة عربية، لغرض تعميق مواقع وحكم هذه الأسرة الحاكمة⁽¹⁸⁾، وعلى الخصوص بعد قيام الدولة البويهية التي أصبحت هي المهيمنة فعلياً على مركز الخلافة وسلطة الخلفاء.

وقد اختلف المؤرخون في أصل البويهية ونسبهم، فارجعهم فريق إلى النسب الفارسي مع وجود خلاف حول طبقة هذه الأسرة. أهي من أسرة الملوك الساسانية، أم من أسرة فارسية متواضعة. فمنهم من أرجعها إلى نسب الملك الفارسي الساساني «بهرام جور» أو الملك «فيزجرد» أو إلى كبير وزراء الملك بهرام «مهرنسي»⁽¹⁹⁾. ولعل هذا التضارب الواضح غرضه الأول رفع شأن هذه الأسرة من خلال نسبتهن إما إلى طبقة ملوك الفرس أو إلى طبقة وزرائهم، لتتوافق مع ظهورهم كحكام استبدوا بالخلفاء العباسية، وحاولوا الحلول مكانهم ادعاءً بهذا النسب. لكن غالبية المؤرخين أرجعوا نسب هذه الأسرة إلى أسرة فارسية متواضعة من خلال عمل والدهم «بويه» في مهنة صيد السمك⁽²⁰⁾.

وأما الفريق الآخر الذي حاول إرجاع نسب هذه الأسرة إلى النسب العربي ممثلاً في قبيلة بني ضبة على الخصوص. فكان غرضه إيصالهم إلى الخلافة التي تشترط النسب القرشي، لكن زعيم هذا الفريق عجز عن بناء تسلسل وتواتر لهذا النسب العربي المزعوم. والراجح أن صاحب هذا الرأي هو «المؤرخ الصليبي»⁽²¹⁾، الذي اندفع إلى تأليف كتابه التاجي من باب محاولته تحقيق مصلحة شخصية خاصة به من جهة⁽²²⁾، وتحقيق مصلحة لبني قومه البويهية من جهة أخرى. هدفها وصولهم للخلافة أولاً، ثم تحقيق أهدافهم العنصرية (الفارسية) والمذهبية ثانياً بعد إنهاء الخلافة العربية السنية.

والدليل على بطلان هذا النسب المزعوم إلى العرب، رأي المؤرخين ومنهم ابن خلدون الذي يقول: «والحق أن هذا النسب

مصنوع»⁽²³⁾، ومؤرخين آخرين رجحوا نسبة البويهية إلى الفرس الساسانية، حتى إنهم لقبوهم بالديالمة نسبة لموطنهم الأصلي «إقليم الديلم»⁽²⁴⁾.

مراحل ظهور الدولة البويهية:

اصطلح المؤرخون على تقسيم تاريخ الدولة البويهية⁽²⁵⁾ إلى أربع مراحل. بدأت أولاها ميدانياً بإقليم الديلم سنة 315هـ، ثم تجاوز نفوذها بعد إلى أقاليم أخرى مجاورة جمعتها بها الخصائص العنصرية والمذهبية وأقاليم امتد إليها نفوذها حتى وصل العراق وعاصمة الخلافة بغداد سنة 334هـ/945م.

المرحلة الأولى: 315هـ - 318هـ / 927م - 930م: تعد هذه المرحلة البداية والنواة الأولى للدولة البويهية، حين اتصل عميد هذه الأسرة (أبو شجاع بويه) بالدولة العلوية في عهد الأطروش، حيث أصبح أبرز رجاله الذين اعتمد عليهم في المهام الصعبة. لما امتاز به بويه من الشجاعة النادرة والإخلاص للعلوية. وبعدم آلت إمامة الزيدية بعد وفاة الأطروش سنة (304هـ / 916م) إلى الحسن بن قاسم⁽²⁶⁾، أرسل بويه لإخلاصه عام «307هـ / 919م» تحت قيادة ولدي الأطروش لغرض إعادة إقليم جرجان لنفوذه. وبهذا النصر أصبح بويه بحكم خبرته العسكرية وحسن قيادته وإخلاصه أحد رجال الدولة العلوية المعهودين، وعلى نمط هذه السياسة سار أبناء بويه من بعده، كقادة قمتهم خبرتهم العسكرية والقيادية مرحلياً لخدمة أمراء الأقاليم والأمراء الديالمة من بعد. لكن غرضهم المباشر ظل هو تحقيق طموحاتهم الخاصة لاحقاً، ولذلك اتبعوا سياسة متذبذبة في الولاء وفق مصالحهم أولاً، وتبعاً لتغيير موازين القوى ثانياً، وتحقيقاً لسيطرتهم على الخلافة والخلفاء ثالثاً.

ولما انفرط عقد وحدة الزعامة العلوية بين أحفاد الأطروش، كوّن ذلك عاملاً مباشراً في ظهور القيادات العسكرية الديلمية، التي تعاقبت على حكم هذا الإقليم. لكنهم ظلوا مخلصين للمذهب العلوي ومع سياسة توحيد زعامته الدينية بإمرتهم السياسية وحدهم، لتمذهبهم من ناحية، لأن غالبية أهل هذا الإقليم كانوا على التشيع من ناحية أخرى لضمان ولائهم لهم. ولهذا حمل الديالمة لواء هذه الدعوة من باب خدمة أغراضهم ومصالحهم الخاصة ابتداء من باب تقديم خدماتهم وقدراتهم العسكرية كمرحلة لزعامتهم السياسية لاحقاً⁽²⁷⁾.

مهّد القادة البويهيون لاحقاً خدماتهم للأمراء الديالمة، ابتداء بـ«ماكان بن كالي»⁽²⁸⁾ وأسفار بن شيرويه الديلمي⁽²⁹⁾ ثم مرداويج. وقد اعتمدوا سياسة واحدة ثابتة، تمثلت باستغلالهم للدعوة العلوية ما دامت تصب في طموحهم وزعامتهم. ولتحقيق هذا الهدف عملوا على مواجهة القوى الإقليمية المنافسة لهم في ميدان شرق دولة الخلافة بداية، و حاولوا مدّ نفوذهم إلى أقاليم أخرى وعلى حساب دولة الخلافة، بغية إنهاء السلطان العربي وإعادة مجد الفرس وزعامتهم السياسية والمذهبية.

وخير مثال لهذه السياسة العنصرية والمذهبية الزعيم الديلمي «مرداويج» الذي التف حوله الديالمة وأبناء بويه⁽³⁰⁾. بذكر المؤرخ الصولي بقوله: «عظم في أول أيام الراضي أمر مرداويج السلمي بأصبهان وتحدث الناس عنه، أنه يريد تشييع الدولة وقصر بغداد»⁽³¹⁾. وحقيقة النص خير ما يبين سياسة وتوجهات الزعامات الديلمية والبويهية على السواء. من خلال اعتمادهم النزعة العنصرية والمذهبية سبيلاً لإنهاء السلطان العربي، وتحويل الخلافة إلى العنصر الفارسي، وتغليب المذهب الشيعي مذهباً رسمياً ورئيساً على حساب المذهب السني الذي عليه إجماع الأمة والعالم الإسلامي. وتنفيذاً لهذه السياسة لبس مرداويج التاج الفارسي،

وخطبه الناس «بالشاهنشاه»، وأمر بإعداد ديوان كسرى، وإعادة بناء المدائن كعاصمة إمبراطورية قديمة للفرس (32). وبهذا يعد مرداويج المفجر الأول للغضب الفارسي الديلمي العنصري، في وجه الخلافة العربية مذهباً وسياسة وطموحاً، والأكثر تطرفاً في المجال السياسي والعنصري، بدعوته الصريحة إلى إنهاء الخلافة العربية وإعادة مجد الفرس القديم. وقد ورث البويهيون من بعده هذا التطرف، فجاجت سياستهم تجسداً للفكر القومي الفارسي العنصري سياسة ومذهباً فكرياً وثقافة.

المرحلة الثانية: 318-322هـ / 930م - 933م: انتقلت فيها السياسة البويهية من ميدان خدمة الأمراء الديلمية، باعتبارها مرحلة أولية ومؤقتة، إلى مرحلة منقمة غايتها تحقيق طموحاتهم الشخصية والقومية، بعد ظهورهم زعماء وحيدين ومستبدين بحكم أقاليم شرق الخلافة. مستغلين بذلك الفراغ السياسي الذي أحدثه زوال الإمارة الطاهرية سنة (259هـ / 872م) وتقاسم الإماراتين: الصفارية (254هـ - 290هـ / 868م - 902م) والسامانية (226هـ - 289هـ / 840م - 901م) أملاكها، ومن ثم زوال الإمارة الصفارية سنة 290هـ / 902م. حيث سنحت الفرصة للحركة البويهية بين الإقليم الأول الذي تديره الإمارة السامانية، والإقليم الثاني الخاضع للخلافة العباسية، خاصة بعد سوء تقدير السامانيين للخطر البويهي القائم عليهم وعلى الأقاليم الشرقية التابعة للخلافة. وعلى هذا بنى البويهيون سياستهم باعتبار أن هذا الإقليم هو المجال الحيوي الأول لتحقيق أهدافهم وسياستهم، تمهيداً للمرحلة اللاحقة التي تحقق وصولهم إلى عاصمة الخلافة وسدة الحكم.

كذلك كان لظهور الإمارة الزيارية الفارسية عاملاً مساعداً وممهداً لظهور الإمارة البويهية الفارسية. بعد أن استطاعت تثبيت نفوذها في منطقة بحر قزوين حتى مدينة شيراز (33)، كمرحلة تمهيدية ومقدمة لوصولهم إلى بغداد عاصمة الخلافة، وفق خطة نسج خيوطها الأمير علي بن بويه. حيث بدأت بالسيطرة أولاً على إقليم أصبهان سنة (321هـ / 933م) ثم إقليم أرجان ونوبنجان في نفس العام (34)، وإقليم شيراز سنة 322هـ / 933م التي جعلها مقراً له ولحكمه، ثم تابع مدّ نفوذه اتجاه أملاك الإمارة الزيارية (35). وبناء على ذلك استطاع علي بن بويه وأخواه الحسن وأحمد تحقيق الهدف الأول بالسيطرة على أقاليم شرق الخلافة في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: 322هـ - 326هـ (933م - 937م): تعد مرحلة منقمة لتحقيق الهدف الرئيسي نحو بغداد خاصة، بعد أن دعم علي بن بويه نفوذه وسلطانه على كل أقاليم فارس (36)، وتقرّب للخليفة العباسي، لينال ثقته بمنحه الصفة الشرعية لحكمه، مستغلاً بذلك الحالة السياسية والاقتصادية المتردية التي سادت دولة الخلافة آنذاك. وعجزها العسكري عن فرض سلطانها على أقاليمها الشرقية، الأمر الذي اضطر الخليفة تفويض علي بن بويه إمارة اضطراب، والاعتراف بشرعية حكمه على البلاد التي سيطر عليها حتى سنة 322هـ / 933م (37).

المرحلة الرابعة: 326هـ - 334هـ (937م - 945م): تداعت خلالها الأحوال المتردية الداخلية والخارجية على دولة الخلافة، فأوجبت مجالاً خصباً وسهلاً لولوج الأمراء البويهية إلى بغداد وسيطرتهم على الخلافة والخلفاء. خاصة بعد ظهور عجز الخلافة عن حل مشاكلها المالية المستعصية. وعدم قدرتها العسكرية بوقف اضطراب الجند وتمرد أقاليم أطراف حدودها الشرقية، واضطراب أحوال العامة ونفشي الفساد والانحراف الاجتماعي. وزاد الأمر سوء استحداث الخليفة الراضي منصب إمرة الأمراء، الذي جاء من باب محاولة يائسة للتخلص من نفوذ القادة الأتراك عليه، أو على الأقل لتحجيم نفوذهم وتسلطهم على الخلافة. كل هذه العوامل مجتمعة سهلت على البويهيين دخول بغداد في هذه المرحلة (38).

فبدؤوا شن حملات متتابعة تضمنت ثلاث محاولات لتحقيق هذا الهدف دون أن تفتر عزيمتهم. المحاولة الأولى تضمنت ثلاث

حملات متتالية سنة 327 هـ / 938م، 328 هـ / 939م، 331 هـ / 942م انتهت بالفشل (39). و المحاولة الثانية بدأت بحملة فاشلة أولى سنة 332 هـ / 943م (40)، وحملة ثانية ناجحة سنة 333 هـ / 944م سهلت دخولهم البصرة وواسط، لكن ظروفًا صعبة اضطررتهم الى الانسحاب (41).

وفي المحاولة الثالثة نجح أحمد بن بويه دخول بغداد سنة 334 هـ / 945م (42)، مستغلاً أحوال دولة الخلافة وعجزها عن القيام بمسؤولياتها اتجاه فرض سلطانها ونفوذها في بغداد خاصة، وفي أطراف أقاليمها عامة. واستمرار طلب أمراء المدن النجدة لمن يخلصهم من الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في كل الميادين (43). كل هذه الأمور دفعت الخليفة العباسي الى القبول بالأمر الواقع خاصة بعد عجزه عن مواجهات التحديات أولاً. وظهور القوة البويهية الناشئة والجديدة على المسرح السياسي ثانياً. الأمر الذي سهل دخول البويهية بغداد دون مقاومة تذكر (44)، حيث اضطر معها الخليفة المستنفي استقبال أحمد بن بويه في بغداد والترحيب به كقائد منتصر ومخلص منتظر لأوضاع دولة الخلافة، وخلق عليه لقب معز الدولة. ومنح أخاه علياً لقب عماد الدولة، وإخاه الحسن لقب ركن الدولة، وأمر بضرب كنانهم وألقابهم على السكة في الدينار والدرهم (45). كبادرة حسن نية تجاه الأمراء البويهية. حتى يكون بينهم من ينظر لصالح الأمة ويواجه التحديات. لكن واقع الأمراء البويهية وسياساتهم العامة أثبتت عكس ذلك خلال مرحلة حكمهم وسيطرتهم على الخلافة والخلفاء. مع أنهم تصرفوا بداية بأسلوب سياسي نكي، تقربوا فيه بداية الى الخلفاء طلباً لحصولهم على الصفة الشرعية لحكمهم، لكن ذلك لم يكن إلا مرحلة مؤقتة ولحين الفرصة المناسبة لبسط نفوذهم وسلطانهم العنصري والمذهبي على الخلافة (46). كذلك حققوا بداية فترة حكمهم نوعاً من الهدوء والاستقرار لكن هذه السياسة في الواقع كانت مؤقتة وغير حقيقية، خاصة بعد أن أسهموا بطريقة فعالة في إنكفاء الاضطرابات وخاصة الناجمة عن النزعات المذهبية، التي كان للبويهية اليد الطولى في نشوبها. حيث وظفوها بداية لخدمة مصالحهم وحكمهم بالدرجة الأولى، ولحين بسط سلطانهم ونفوذهم على الخلافة والخلفاء. فتصرفوا بشكل مطلق تطاولوا فيه على مركز الخلافة وسلطان الخلفاء طيلة مدة حكمهم.

وبناء على ما تقدم نرى أن عجز الخلافة العباسية في ميدان الدعوة والجهاد، أحدث فراغاً دينياً في أقاليم شرق الخلافة عامة، وفي إقليم الديلم خاصة، نجم عنه تأخر وصول دعوة الإسلام إلى هذه الأقاليم حتى أوائل القرن الثالث الهجري، لكنه في الجانب الآخر سهل مهمة نجاح الدعوة العلوية وتركيز النزعة العنصرية الشيعية في هذه الأقاليم، حتى أصبح فيها هو المذهب الوحيد. وهذا بدوره جعلها مسرحاً للاضطرابات والنزاعات السياسية مع الخلافة العباسية السنية، ومهداً لتنامي النزاعات المذهبية والفكرية والعنصرية المتضاربة، والمتصارعة في دولة الخلافة من جهة وعلى الأمة والعالم الإسلامي من جهة أخرى. كذلك جاء ظهور الإمارة البويهية نتاجاً طبيعياً واضطرابياً، سمحت به أحوال دولة الخلافة الذي تماهت مع أحوالها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتردية. لكنه في الجانب الآخر يعد الأخطر والمقدمة الأولى لتقسيم وحدة دولة الخلافة. لأنه عزز روح التمرد والانفصال عن الخلافة ابتداءً بالإمارات الأولى، الطاهرية، السامانية، الإمارة العلوية والزيارية، التي اكتفت بداية بالزعامة الدينية. لكن الأمراء البويهية تجاوزوا هذه الأهداف إلى أهداف أكثر خطورة امتدت إلى النزعة العنصرية الفارسية والعنصرية المذهبية في ظل زعامتهم السياسية، حتى كان أبرز سماتهم في الحكم الاستبدادية والعنصرية والفردية والعسكرية. وغلب على سياستهم المنهج الميكافيلي «الغاية تبرر الوسيلة»، وزاد من سوء هذه السياسة اعتمادهم العنصرية المذهبية والعنصرية الفارسية القومية التي عمت بلاد الإسلام وامتد أثرها إلى عصرنا الحاضر. ولهذا تعتبر الإمارة البويهية أقوى الإمارات تطرفاً بنزعتها العنصرية والمذهبية طيلة فترة حكمها الذي امتد قرناً وثلاثة عشر عاماً. وقد

تركت فيه آثاراً سلبية بدأت بإبعاد العنصر العربي تماماً عن مسرح السياسة والحكم والإدارة والجيش، وفتحت باب الصراع القومي مع العرب من جهة، وبين عصبيتهم الفارسية مع الأتراك من جهة أخرى. الأمر الذي فتح المجال أمام قوى أخرى عديدة متصارعة معها، حيث هدنت بذلك وحدة دولة الخلافة والعالم الإسلامي وساهمت أيضاً في تسريع نهاية إماراتهم البويهية الفارسية، وعلت بظهور السلاجقة الأتراك على أنقاضها.

النزعة السياسية العنصرية للبويعية:

قدمت الأحداث الداخلية والخارجية المتعاقبة على دولة الخلافة العباسية في «العصر العباسي الثاني»، خاصة السياسية والمالية والعسكرية المتردية والمضطربة نواة التسلط البويهي العنصري والمذهبي على الخلفاء والخلافة سواء بسواء. حيث ابتدأ مع دخولهم بغداد سنة 334هـ/945م. وبعد أن عصفت بالدولة الإسلامية العديد من الاضطرابات والثورات، خاصة بعد ترمزات الجند في بغداد لأسباب عنصرية ومالية بعد نقص الأموال في خزينة الدولة، وعدم قدرتها على دفع رواتبهم، إلى جانب عجز الخليفة العباسي. (المستكفي) عن تخليص البلاد من المحن التي حلت بالبلاد. ومما زاد الأمر سوءاً من جانب الخلفاء الأخيرين نيبتهم الحسنة ونظرتهم الخاصة اتجاه الأمراء البويهية. على أنهم الوحيدون القادرون على تخليص البلاد والعباد من هذه الأحوال. لذلك تقربوا إليهم وخلعوا عليهم الخلع والألقاب من باب حسن النية اتجاههم، لكن الواقع السياسي أثبت عكس ذلك، حين أظهر الأمراء البويهية نزعتهم العنصرية والدينية اتجاه الخلفاء خاصة والعرب عامة. والدليل على ذلك واقع سياستهم مع الخلفاء ومركز الخلافة، حيث أظهر الخليفة المستكفي لهم حسن النية فأزهرهم، وخلع على أبناء بويه الألقاب الشرفية، فلقب أحمد بمعز الدولة. وعلي بعماد الدولة. و(الحسن - ركن الدولة) (47). وأمعن في إكرامهم من باب حسن النية، ظناً منه أنهم سيكونون في خدمة الأمة والخلافة، فأمر بضرب ألقابهم على السكة (48). وهذا العمل بدوره يعد من باب مشاركتهم اختصاص الخلفاء في علامات وشارات الخلافة، كذلك أهدى الخليفة للأمير معز الدولة، الأنطاف والطوق والسوار، وآلة السلطان وعقد له اللواء (49). لكن الخليفة سرعان ما اكتشف خطأ هذه النظرة، بعد أن ظهرت مكونات سياسة الأمراء البويهية الذين حصروها في تحقيق مصالحهم الشخصية أولاً ونزعتهم العنصرية والمذهبية ثانياً، إلى جانب تقديمهم مصالحهم الذاتية على مصلحة الأمة ودولة الخلافة.

وعلى هذا بدأت بين الطرفين مرحلة عدم الثقة، فاتهم الأمير معز الدولة الخليفة المستكفي بالخيانة والتواطؤ، بعد محاولته الاتصال بالحمدانيين العرب، لغاية ضرب النفوذ الفارسي البويهي. خاصة وأنه الخليفة الممثل لمذهب السنة الذي عليه معظم الأمة. ومما زاد الأمور سوءاً دعوة القهرمانه كبار رجال الدولة إلى وليمة، كان غرضها الأول تجديد البيعة للخليفة المستكفي. لكن الأمراء البويهية شكوا بهذا العمل، فاعتبروه محاولة متقدمة من جانب الخليفة لعزل الأمير البويهي «معز الدولة» من منصبه من جهة (50)، وللتخلص من نفوذ وسيطرة البويهية من جهة أخرى. خاصة بعد أن التف القادة العسكريون حول الخليفة العباسي وتخلوا عن الأمير البويهي «معز الدولة»، لكن البويهية سرعان ما اكتشفوا مغزى هذه السياسة التي تنقطع مع نزعاتهم الاستقلالية والاستبدادية العنصرية والمذهبية. فقررروا خلع الخليفة المستكفي الممثل للمذهب السني المخالف لتشييعهم. ومما زاد من تخوفهم على نفوذهم ومذهبهم، إلقاء الخليفة القبض على رئيس الشيعة (51). ولهذا بادر الأمير البويهي (معز الدولة) إلى خلع الخليفة المستكفي والتخلص منه بأسرع وقت، مع أنه لم يمتد على دخول الأمير إلى بغداد أكثر من أحد عشر عاماً (52). وهذا بدوره أظهر بشكل واضح مدى استبداد العنصر الفارسي واستهانتها بالخلفاء، حين قدم للخليفة نقيان ديلميان جعلاً يجنبانه بكل قوة حتى أسقطاه عن سريره إلى الأرض وجعلاً عملته

في عتقه، وسحباه ماشياً إلى دار الأمير البويهي معز الدولة، وسلموا عينيه (53)، ثم دخل الجند الحرم وقبضوا على القهرمانة. ونهبوا دار الخليفة (54)، وأخطروا الخليفة لخلع نفسه وأن يشهد بذلك على نفسه (55). ومن ثم قاموا باختيار وتقليد الخليفة القادم «المطيع لله 334-363هـ / 945م - 973م» على اعتبار أنهم أهل الحل والعقد، ضماناً لبقائه تحت أمرتهم وتحت تأثيرهم، واستمراراً لبقاء نفوذهم واستبدادهم.

هذه الوقائع بملولاتها تبين بوضوح مدى ما وصل إليه نفوذ الأمراء البويهية القوي والمتصاعد، وكذلك مدى ما وصل إليه حال الخلافة والخلفاء من الإذلال في عهد هذه الإمارة، خاصة بعد تنكر هؤلاء الأمراء للجميل الذي قدمه الخلفاء لهم، والذي بدأ بعد بداية دخولهم بغداد مباشرة. وخير دليل على ذلك التكريم وحسن النية والوقوف إلى جانبهم ومساندتهم خلال تفرق الخليفة المستنكفي وحده قوة الأتراك لصالحهم، ومن ثم إفساحه المجال أمامهم ليكونوا القوة الجديدة المخصصة للأمة والخلافة من منحها في جميع الميادين، لكنهم ومع ذلك تنكروا للخليفة وتصرفوا معه تصرفاً لا يليق بمركزه الديني والديني وهيبة الخلافة. ولعل الدافع لهم في عدم احترام الخلفاء وطاعتهم هو تشيعهم وتعصبهم القومي، ورغبتهم في إلقاء الخلفاء طوع أيديهم، يركونهم كيف يشاؤون وفيما يصب لصالح عنصريتهم الفارسية وتمذهبهم الشيعي، ضمن سعي عنصري متواصل هدفه زعامة العالم الإسلامي سياسة ومذهباً. والأدلة على ذلك كثيرة أخطرها محاولة معز الدولة إخراج الخلافة من العباسيين ونقلها إلى الفرس، أو إلى الأئمة العلوية إمعاناً في التعصب وإظهاراً لمذهبهم. وهذا الأمر يفسره حقد الأمراء البويهية على الخلفاء العرب السنة، حيث تجلّى بحرمانهم من حقوقهم واختصاصاتهم وحتى احتياجاتهم، وأصبح فيه الأمراء البويهية هم أهل الحل والعقد في تعيين الخلفاء وعزلهم وحتى في إذلالهم، خاصة في حال الخلفاء الذين لا يسبرون وفق طوعهم ومصالحهم المقدمة على مصلحة الأمة. وخير دليل على ذلك قول ابن الأثير (56) حين يذكر و«زاد أمر الخلافة إقبالاً ولم يتيق لهم من الأمر شيء البتة».

وحول تقييم العلاقة بين الخليفة المستنكفي والأمراء البويهية، يمكن القول إن معز الدولة سنة 334هـ / 945م سجل أول السطور في العلاقة السيئة مع الخليفة المستنكفي، حيث أمر بعزله وتعيين الخليفة المطيع خليفة من بعده، وسلم عينيه، وكذلك سجل معز الدولة أول محاولة لعملية نقل الخلافة من العباسيين إلى أئمة العلوية أو حتى إلى القادة الفرس، ثم محاولته جعل المذهب الشيعي المذهب الرسمي لدولة الخلافة العباسية، بل في كل العالم الإسلامي. وقد سجل عهد هذا الخليفة تراجعاً واضحاً في مركز الخلافة وسُلطان الخلفاء واختصاصاتهم، في حين زاد فيه نفوذ الأمراء البويهية فعلاً وسياسة، حيث سجلت المصادر التاريخية سيطرة هؤلاء على الأموال العامة، وعلى أموال الخلفاء ورواتبهم وأعطياتهم، بعد تحديدها من قبل كاتب الخليفة (57) وأيضاً على السكة ضمن خطة مترجحة بدؤها بنقش اسم الخليفة إلى جانب أسمائهم، ثم ذكروا ألقابهم وتطولوا في ذلك إلى حدّ حنق لقب الخليفة (أمير المؤمنين) والاكتماء بذكر اسمه فقط، في حين ذكروا ألقابهم وتقدروا بألقاب منحوها لأنفسهم دون إذن من الخليفة (58). وهذا بدوره يعد نتيجة حتمية للنظام الذي استحدثه الخلفاء «إمرة الأمراء»، فكان وبالاً عليهم أولاً وعلى الأمة ودولة الخلافة ثانياً. ويفسر ذلك علاقة الخلفاء العباسيين بالأمراء البويهية.

وأما عن علاقة الخليفة المطيع بالأمراء البويهية: فقد جاء تقليده للخلافة من قبل الأمراء البويهية وكذلك جاء خلعه من قبلهم، حين دعه لخلع نفسه وتسليمه الخلافة لابنه أبي الفضل عبد الكريم الملقب «بالطائع لله» سنة 363-381هـ / 973م - 991م حيث أخطروه بخلع نفسه وأن يشهد على نفسه بالخلع (59). ولهذا لقب بالشيخ الفاضل لما عرف عنه من اللين وقلة الحزم (60). وحول خلعه لنفسه أو تنازله طوعاً هناك رأي بنص أورده ابن الجوزي يميل فيه إلى أن تنازل المطيع جاء طوعاً بسبب علة أصابته، حيث

يذكر «هذا ما أشهد على متضمنه أمير المؤمنين الفضل المطيع لله، حين نظر لدينه ورعيته. وشغل باله الدائمة على ما كان يراعيه من الأمور الدينية اللازمة، وانقطع إفصاحه عن بعض ما يجب لله عز وجلّ في ذلك، فرأى اعتزال ما كان إليه من هذا الأمر [الخلافة] وتسليمه إلى ناهض به، قائم بحقه ممن يرى له الرأي. عقده له وأشهد بذلك طوعاً في يوم الأربعاء الثالث عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وستين وثلاثمائة» (61). لكن المعروف أن كتب الخلفاء كانت لا تصدر إلا بعد اطلاع الأمراء البويهية عليها، فمن الطبيعي أن يصدر أمر الخلع موافقاً لرغبتهم. والدليل على ذلك أن مرض الخليفة كان قبل سنتين من خلعه أي عام (360هـ / 970م)، فلو كان ذلك موافقاً لرغبتهم، لخلع نفسه قبل تاريخ خلعه سنة 363هـ / 973م. كذلك أظهرت الوقائع التاريخية في عهد هذا الخليفة، مشاركة الأمراء البويهية للخلفاء العباسية في أخص اختصاصاتهم، حيث ذكر اسم معز الدولة بعد اسم الخليفة مباشرة في الخطب (62). وهذا بدوره يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ الأمراء البويهية من جهة، وضعف سلطة الخلفاء من جهة أخرى. ولتقييم العلاقة بين الخليفة المطيع والأمراء البويهية يمكن ملاحظة التالية:

أولاً: ساند الخليفة المستنكفي بداية الأمير البويهي معز الدولة ضد البريديين، لأسباب منها: سوء موقف البريديين من الخلافة، وحسن نية الخليفة اتجاه البويهية كقوة جديدة تعمل لصالح إمكانية استقرار الأوضاع ووقف الفتن والاضطرابات في دولة الخلافة. لكننا نرى عكس ذلك خاصة وأنهم هم الذين خلعوا الخليفة المستنكفي وهم الذين قلدوا الخليفة المطيع بواقع اعتبارهم أنهم أصبحوا أهل الحل والعقد.

ثانياً: أظهر معز الدولة مغالاة كبيرة في إظهار التشيع، حيث أمر بكتابة اللعن لمعاوية رضي الله عنه، ولمن أغضب فاطمة رضي الله عنها. لكنه تراجع واكتفى بلعن الظالمين لآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر أحداً في اللعن، مع أنه ألزم الناس بالخروج يوم ماتم عاشوراء (63). وهذا الأمر يفسر رغبة الأمراء البويهية في تجميع صفوف الشيعة، وتعزيز مذهبهم لكسب ولائهم. لكن ذلك يبقى ضمن خدمة مصالحهم السياسية، ومحاولة الاستحواذ على منصب الخلافة. وهم بهذا حقيقة دعاة سياسة أكثر من كونهم دعاة مذهب.

ثالثاً: أظهر الأمراء البويهية تخاذلاً واضحاً في ميدان الدعوة والجهاد، خاصة في باب مواجهة الصليبية البيزنطية خاصة انطلاقاً من باب تقديم مصالحهم الخاصة على مصلحة الأمة الإسلامية (64) ومثل ذلك معز الدولة.

رابعاً: عامل الأمير معز الدولة الخليفة المطيع أسوأ معاملة، على المستويين العام والخاص حيث وصل به الأمر إلى التدخل في شؤون الخليفة الخاصة. مثل تحديده نفقته اليومية بمبلغ زهيد لا يتناسب وحاجاته، مقابل تنعمه هو بالأموال. وهذا بدوره يدل على مدى تردي حال الخلفاء الشخصية وتسلط الأمراء البويهية فعلياً على كل الأمور الخاصة والعامّة، حتى وصل الأمر بقول الذهبي: «وانحطت دست الخلافة إلى هذه المنزلة» (65).

خامساً: أوصل الأمراء البويهية الخلفاء العباسية إلى حالة من الذل والصغار والهوان، ظهر من خلال ترفعهم عليهم أولاً، ومن ثم مسابرتهم لاتقاء شرهم ثانياً (66). وخير دليل على ذلك سير الخلفاء إلى بيوت الأمراء البويهية لتقديم واجب التهنئة والعزاء والاستقبال. وحول علاقة الخليفة الطائع لله: فقد خلف والده المطيع بتبشير من الأمراء البويهية، الذين أصبحوا أهل الحل والعقد في أمر الخلافة والخلفاء، ولما كان تنصيب هذا الخليفة من قبلهم وبموافقتهم. فمن المفترض أن يلاقي منهم كل الاحترام، لكن واقع سياستهم جاء عكس ذلك. بسبب تقديمهم مصالحهم الخاصة على مصلحة الأمة والخلافة. وهذا الواقع يفسره سوء معاملة الأمراء البويهية

للخليفة الطائع. فعندما تعرض بهاء الدولة لضائقة مالية سنة 318هـ / 930م، أثناء نفوذه على العراق، وبعد أن ثار عليه الجند لتوقف أعطياتهم ومطالبتهم بأرزاقهم، أغرى له أحد أقربائه «أبو الحسن بن المعلم» حلاً لهذه الأزمة المالية المعضلة، تضمنت القبض على الخليفة ومصادرة أمواله واقطاعاته، وإجباره على التبرع بها. فما كان من بهاء الدولة إلا تنفيذ هذه السياسة من خلال القبض على الخليفة ونزعه لكل أمواله الخاصة والعملة. وأيد هذه الحادثة نص ابن الجوزي بقوله: «وتقدم أصحاب بهاء الدولة فجنّبوا الطائع بحمائل سيفه من سريره، وتكاثر عليه الديلم، فلف في كساء وحُمِل إلى بعض الزبازب [توع من السفن] وأُصعد به إلى الخزانة في دار المملكة، وتشاغبوا بالنهب والسلب في بيت الخليفة» (67).

مما تقدم يبين مدى نفوذ الأمراء البويهية المتسلط على الخلافة والخلفاء، وأيضاً مدى الضائقة المالية التي أوقعوا فيها البلاد والعباد. ومرجع ذلك استمرارهم طلب الأموال التي أنقلت كاهل خزانة الخلافة لصالح جندهم وخدمة مصالحهم ونفوذهم، دونما نظر إلى مصلحة الأمة ومركز الخلافة وهيبة وسلطان الخلفاء (68)، حتى وصل بهم الأمر إلى استباحة العامة لدار الخلافة وتخريبها ونهب ما فيها من الأموال. وقد شهد هذه الحادثة الشريف الرضي أحد زعماء العلوية فأشدد يقول (69):

من بعد ما كان رب الملك مبتسماً إليّ أُنبيه في النجوى وبيدنيي
أمسيت أرحم من قد كنت أعبطه لقد تقارب بين العز والهون
ومنظر كان بالسراء يضحكي يا قرب ما عاد بالضراء بيكيني
هيات أغتر بالسلطان ثانية قد ضل ولاج أبواب السلاطين

في هذه القصيدة رثاء واضح لحال الخلافة وسلطانها الذي أصبح مهاناً وممتناً، بعد أن كان عزيزاً مصوناً. حيث ظهر جلياً تجاوزات الأمراء البويهية الأكثر خطورة، من خلال مشاركتهم للخلفاء في كافة اختصاصاتهم السياسية والعملة. فبدعوا بذكر أسماء الأمراء إلى جانب الخلفاء خاصة في الخطب الدينية والسكة. ثم تدعوا إلى أكثر من ذلك حتى بلغ من غضب عضد الدولة على الخليفة الطائع بسبب شغب وقع بينهما سنة 364هـ / 973م، أن أمر بقطع الخطبة باسم الخليفة في بغداد مدة خمسين يوماً. ابتداء من يوم الجمعة «20 رجب من نفس العام» (70).

وعلى هذا يمكن القول إنّ تجاوز الأمراء البويهية أظهر مدى نفوذهم واستبدادهم ونفوذهم بالسلطة دون الخلفاء، وأمام تداعي الأحداث واستمرار انهيار الأحوال السياسية والاقتصادية أرغم الأمراء البويهية الخليفة الطائع على خلع نفسه. فنقلدها من بعده ابنه القادر بالله سنة 381هـ / 991م (71). وبهذا عدّ المؤرخون عهد الخليفة الطائع هو آخر عهد لتدخل الأمراء البويهية في أمر تقليد الخلفاء وعزلهم، كذلك اعتبروا عهد هذا الخليفة القادر بالله هو أول محاولة جادة نحو إعادة الهبة للخلافة وسلطان الخلفاء (72). ولنتقييم العلاقة بين الخليفة الطائع بالله بالأمراء البويهية يمكن بيان الملاحظات التالية:

أولاً: استمرت طيلة عهد الخليفة (الطائع بالله) النظرة والنية الحسنة اتجاه الأمراء البويهية، على أنهم المخلصون لهذه الأمة من مشاكلها المضطربة. وهذا الأمر فسره موقف الخليفة المحايد أثناء الصراع بين الأمير معز الدولة والأمير عضد الدولة حول الحكم في بغداد، ثم ارتياح الخليفة لتسوية الأمراء البويهية أخطأهم بأنفسهم، بعد أن آل أمر بغداد لعضد الدولة.

ثانياً: استمرت نظرة الاحترام من جانب الخليفة للأمراء البويهية، لكن ما يؤخذ على عضد الدولة بالمقابل هو تأييده هجوم ابنه

وتناولوه على حرمة دار الخلافة وخلعه للخليفة الطائع سنة 381هـ / 991م دون وجه حق.

ثالثاً: يؤخذ على الخليفة الطائع نيته الحسنة وإخلاصه الدائم للأمر البويهي من خلال نظرته الخاطئة لهم باعتبارهم قوة مخصصة لتدهور الأوضاع في دولة الخلافة على الرغم من تجاوزهم وتناولهم على الخلافة وسلطة الخلفاء. دون أن يفكر بضربهم أو حتى تحجيم نفوذهم. على الرغم من توفر إمكانية التخلص من نفوذهم إما من خلال استعانتهم بالسامانيين عليهم، أو من خلال ضرب الأمراء البويهيّة بعضهم ببعض.

رابعاً: يؤخذ على البويهيّة اتخاذهم عواصم بديلة لعاصمة الخلافة بغداد. مثل (شبراز) التي أصبحت مركز قوة البويهيّة ومركز تعصبهم الفارسي والمذهبي، لكنها كانت تعج بالفتن والاضطرابات، ومع ذلك ظلت بغداد هي العاصمة الأولى لدولة الخلافة سياسياً وحضارياً.

خامساً: يعد الخليفة القادر هو أول خليفة تولى الخلافة ببيعة والده القائم، دون تدخل الأمراء البويهيّة، ولهذا سجل عهده دخول دولة الخلافة مرحلة جديدة، حاول فيها الخلفاء استعادة هيبة ومركز الخلافة وسلطان الخلفاء بعد أن فقوها في مراحل التسلسل الفارسي البويهي السابقة.

وعلى هذا يمكن القول: بعد أن أصبح الأمراء هم أهل الحل والعقد في دولة الخلافة، تعددت تجاوزاتهم على اختصاصات الخلفاء وعلى مركز الخلافة حتى صادروها بالكامل. فتحولوا إلى سلطة ديكتاتورية مستبدة وفق ملك وراثي مطلق، مهدوا له بسلسلة من التجاوزات ابتدأت بمشاركتهم للخلفاء بكل اختصاصاتهم وانتهاء بمحاولة إسقاط الخلافة العباسية العربية السنية، وإحلال الخلافة الفارسية العنصرية الشيعية كزعامة للأمة والعالم الإسلامي، وإحلال أنفسهم محلّ الخلفاء العباسية في محاولة جريئة لتخطي شرط الخلافة بالنسب القرشي من خلال اعتمادهم للزواج السياسي مدخلاً لهذا المنصب. سواء من خلال زواج الخلفاء ببنات الأمراء البويهيّة⁽⁷³⁾، أو بالعكس بزواج أبناء الأمراء البويهيّة من بنات الخلفاء العباسية، ضمن محاولات متكررة أملاً في الحصول على مولود نكر نسبه في العرب ليكون ولياً للعهد وتؤول إليه الخلافة. ومن باب هذه المحاولات زواج ابنة الأمير البويهي معز الدولة بختيار من الخليفة الطائع لله، وزواج الابنة الكبرى لعضد الدولة (فناخسرو) من الخليفة الطائع.

ولتقييم هذه المحاولات يعد الزواج السياسي من باب المصلحة الخاصة لكلا الطرفين، فالخليفة هدف من هذا الزواج كفّ أذى تسلط الأمراء البويهيّة عليه، والبويهيون هدفوا لأن يكون ولي العهد يحمل النسب العربي⁽⁷⁴⁾ تمهيداً لاجترائهم على منصب الخلافة الذي يتطلب شرط النسب القرشي.

ومن جملة التجاوزات الأخرى مشاركة الأمراء البويهيّة الخلفاء العباسية بنكر أسمائهم في خطب المساجد في الأعياد والجمع والمناسبات الدينية، إلى جانب أسماء الخلفاء. وحول هذا التجاوز يذكر المؤرخ المعاصر لهم هلال بن المحسن الصائبي عن عهد الأمير عضد الدولة في خطبة لشيخ مسجد في جامع الرصافة هارون بن المطلب قوله: «الحمد لله المحمود ببلائه المعبود في أرضه وسمائه، الذي من علينا بخلافة الإمام الطائع لله، وجميل رأيه في عضد دولته وتاج ملته وكهف خلافته وسيد أمرائه»⁽⁷⁵⁾.

يلاحظ في هذا النص ذكر اسم عضد الدولة مباشرة بعد اسم الخليفة، ومدح الأمير البويهي عضد الدولة أكثر من مدح الخليفة، والاكتفاء بذكر الخليفة بلقب إمام فقط، في حين ورد ذكر عضد الدولة بألقاب فاقت لقب الخليفة. وهذا النص يدل دلالة واضحة على مدى استبداد الأمراء البويهيّة بالسلطة فعلياً، حتى وصلت الجرأة أقصى مداها في عهد عضد الدولة فبلغت حدّ قطع الخطبة باسم الخليفة مدة خمسين يوماً⁽⁷⁶⁾ ثم أعيدت.

وعلى هذا يمكن القول إن سلسلة تجاوزات الأمراء البويهية دلت على سعيهم المتواصل للتفرد بالسلطة دون الخلفاء، بعد أن جعلوها ملكاً إقطاعياً وراثياً لأبنائهم. حيث تصرفوا كحكام مستبدين في الشؤون العامة والخاصة في دولة الخلافة (77)، خاصة بعد اعتمادهم على جيش عنصري خاص وموجه لخدمتهم، وبعيداً عن مصلحة الإسلام وأمنته ودولة الخلافة (78).

وبهذه الحقيقة كوّن الأمراء البويهية مملكة وراثية داخل جسم الخلافة العباسية، فحكموا بصفتهم أمراء عسكريين متنفذين، تحوّلوا وشاركوا وتناولوا على اختصاصات الخلفاء حتى نافسواهم فيها، ونصبوا أنفسهم خلفاء بدل الخلفاء العباسية، خاصة في أمر إصدار الأوامر وإدارة البلاد نظراً وفعلاً. كذلك حرصوا على حصر الحكم فيهم وفي أسرهم وفق نظام وراثي معتبر (79). وعلى هذا فإن الحكم البويهي بقوته ونظامه العسكري ومركزيته وترابطه. قد أقلق باب التنافس والنزاع بين كبار القواد والشخصيات الطامعة في الحكم والإدارة خاصة في الجيل الأول بعد أن نزحوا كل أوجه السيادة والسلطة من الخلفاء العباسية، ولقبوا أنفسهم بألقاب «ملك شاهنشاه» جاءت موافقة للقوة والسلطة التي تمتعوا بها. وتحديداً لسلطة الخلفاء العباسية (80).

وساعدهم على ذلك اعتمادهم على نظام قائم على التجسس والعيون وظفوه لخدمة أهدافهم ومصالحهم الخاصة، ولتدبير أعمالهم وسيطرتهم على كل البلاد، من خلال اطلاعهم على كل مجريات الأحداث والأحوال، خاصة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتوظيفها لضمان نفوذهم واستمرار استبدادهم في الميدان الداخلي لدولة الإسلام. وبذلك أخرجوا أنفسهم ومعهم دولة الخلافة من الريادة والتأثير في الميدان الخارجي كقوة عالمية مؤثرة في مجريات الأحداث (81)، بعد أن قصروا أكبر تقصير في أفضل ميدان وهو «الدعوة والجهاد» أمام العدوان الصليبي البيزنطي. وبذلك قفوا احترامهم داخل العالم الإسلامي بعد هذا التقصير من جهة، ومن باب إذلالهم للخلفاء وتعديهم على اختصاصات الخلفاء في الحكم والإدارة من جهة أخرى، حتى وصل بهم التطول حدّ التعرض لأمر الخلفاء الخاصة والشخصية التي كان أخطرها تعرضهم لحرمة دار الخلافة وحرمة الخلفاء دون مراعاة لهيبة أو دون أدنى احترام لهم. منها مثلاً: دخولهم دار الخلافة دون إذن من الخليفة المطيع كما حدث عام 353هـ/964م. حين طلب الأمير معز الدولة أن يدخل دار الخلافة بالأمر، وهذا بدوره يشكل اعتداءً واضحاً، لأن هذه الدار تمثل رمزاً للأمة واحترماً للخليفة ومركزاً للخلافة (82)، كذلك شاركوا الخلفاء في أمر تعيين الوزراء وعزلهم، بعد أن ظل هذا المنصب منصباً رفيعاً ومن اختصاص الخلفاء. ويعد المنصب الثاني في الأهمية بعد الخلافة، وبهذه التجاوزات فقد ساهموا في تدهور النظام السياسي عامة، بعد استبدالهم بمنصب الوزارة وشأن من يتولاها (83).

وبجملة هذه السياسات يمكن القول إنّ حكم هذه الأسرة البويهية قد قدم نموذجاً عسكرياً مستنيراً بنزعة عنصرية ومذهبية، طالبت ظلها دولة الخلافة خاصة والعالم الإسلامي عامة. فقد انعكست تدهوراً في كل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مكونة صورة قائمة لهذه المرحلة البويهية. كذلك ساهمت هذه الإمارة مساهمة سلبية وفعالة في تفكك وحدة دولة الإسلام، وسرعت بالمقابل نهاية حكم واستبدال هذه الأسرة. وفتحت الباب واسعاً أمام التنافس والصراع المذهبي والعنصري بين العنصر الفارسي والتركي، بعد أن تم خلال العصر العباسي الثاني إبعاد العرب عن الحكم والإدارة والجيش نظراً وفعلاً. ولتقييم العلاقة السياسية عموماً مع الأمراء البويهية، يمكن إبراز الملاحظات التالية.

أولاً: حقق البويهية بداية نفوذهم نوعاً من الاستقرار المؤقت في دار الخلافة. ومرجع ذلك مساندة الخلفاء لهم من باب حسن النية باعتبارهم مخلصين لأوضاع دولة الخلافة المتردية، على الرغم من إظهارهم تفرداً واستبدالاً وبعداً قومياً ومذهبياً في الحكم والإدارة

والخلافة.

ثانياً: استغل الأمراء البويهية منح الخلفاء لهم التقاليد والألقاب. لكنهم وظفوا ذلك خدمة لنزعتهم القومية الفارسية وإحياءاً لتراثهم ومظاهر الحكم (84).

ثالثاً: استند البويهية في السياسة والحكم والإدارة دون الخلفاء، وكذلك استنابوا بالجيش وقيادته، وحصروه في العنصر الديلمي الفارسي وسيطروا عليه. توجيهاً وإشرافاً خدمة لمصالحهم وطموحاتهم خاصة بعد استحداث الخلفاء لمنصب إمرة الأمراء. رابعاً: ورث الأمراء البويهية حق التصرف والإشراف على المالية وخزانة الدولة، بعد انتزاعهم هذه المسؤولية من الخلفاء. الأمر الذي حمل البلاد أوضاعاً اقتصادية متردية، جاءت نتيجة سياستهم وتصرفهم لكنه من جانب آخر صب في صالح الأمراء بوجهين:

- أ- إصاق الأزمة المالية بسياسة الخلفاء خلال عهد إمرة الأمراء.
ب- إبعاد الخلفاء عن كل جانب يقوي موقفهم أمام البويهية معتصبي الحكم والسلطة. فكانت النتيجة تمتع الأمراء بالثراء الفاحش على حساب المال العام.

خامساً: أظهر الأمراء البويهية تعصباً مذهبياً وسياسياً، تجلى في مساندهم للتشيع وشعائره، ودعوة سياسية لمحاولة إنهاء السلطان العربي وتفكيرهم نقل الخلافة إلى الأئمة العلوية أو الخلافة الفاطمية. لكن مصالحهم السياسية والشخصية ظلت متقدمة على الجانب المذهبي، على الرغم من مغالاتهم في التشيع والدعوة لهذا المذهب. وظهور حماقات من المنتسبين التي عانى منها العامة طوال عهدهم (85).

سادساً: يتحمل البويهية مسؤولية الصراع المذهبي الواصل إلى دولة الخلافة، لأنهم أيقظوه وغنوه بتعصبهم. وفي نفس الوقت يتحمل الخلفاء العباسية ودرجة أكبر مسؤولية تخليهم عن اختصاصاتهم الدينية والسياسية وتسليمهم المطلق للحكم والإدارة دون منازع. سابعاً: أظهر الأمراء البويهية بداية حكمهم تقريباً وطاعة للخلفاء لكنه كان ظاهرياً ولمرحلة مؤقتة. اعتماداً على نظرتهن الشعبية للخلافة بجواز إمامة الخليفة العباسي المفضول مع وجود الأفضل. ولذلك تراجع معز الدولة عن محاولة نقل الخلافة السنية إلى العلوية أو الفاطمية، بعد ما وجد أن معظم أمة الإسلام هي على المذهب السني من جهة، ولتقديمه مصالحته السياسية على الناحية المذهبية من جهة أخرى، حيث وظفوا الدين لزعامتهم السياسية.

ثامناً: تطاول الأمراء البويهية على مركز الخلافة وتدعوا على شؤون الخليفة العامة والخاصة، حتى وصل بهم الأمر حد تجريد أو قطع رواتبه والإشراف والتحكم بضيعاته وإقطاعاته.

تاسعاً: تخالفت الأمراء البويهية عموماً عن باب الدعوة والجهاد خاصة في الميدان البيزنطي الصليبي، لأنهم قدموا مصالحهم الخاصة على مصالح الأمة، وقصروا نظرتهن ورؤيتهن الخاطئة التي اعتمدت المنطق الذاتي الأناني من باب اعتبارهم أن أي نصر على البيزنطيين يصب في صالح الخليفة العباسي السني وليس لصالحهم.

عاشراً: أظهر الأمراء البويهية خلال حكمهم فكراً سياسياً سلبياً اعتمد المنهج الميكافيلي الذي يعتبر الغاية تبرر الوسيلة، ولكنهم جسدهم بطاعة صورية للخلفاء، لكنها مدفوعة بغرض حصولهم على الصفة الشرعية لحكمهم ونفوذهم من جهة، وبإبعاد أنفسهم عن أي تقصير حيال مسؤوليات دولة الخلافة من جهة أخرى، خاصة بعد تخالفتهم الخاطئة عن باب الدعوة والجهاد وتحميل الخليفة مسؤولية هذا التقصير.

النزعة المذهبية للبويهية:

جاء انتشار الإسلام في الأقاليم الشرقية لدولة الخلافة عامة، وبلاد الديلم خاصة متأخراً عن باقي الأقاليم الأخرى. ومرجع ذلك عوامل عدة متداخلة أهمها تضاريس المنطقة الجغرافية الصعبة وحصانها الطبيعية، إضافة إلى طبيعة سكانها الاجتماعية التي غلب عليها نمط حياة البداوة والفقر، وصفة الشجاعة وحب القتال وقوة التحمل والصبر على الشدائد، إلى جانب تداخل العناصر السكانية المتباينة حول أطراف إقليم الديلم، وتجذر الوثنية والمجوسية في هذه الأقاليم. مقابل حملات المد الإسلامي المتذبذبة والمتباعدة زمنياً. بين الانقطاع وطول الفترة وقصرها. وبين محدودية الهدف وقصر النظرة السياسية وتفسير هذا الانقطاع مرتبط أولاً بأحوال عهد الخلافة الراشدة والأموية خاصة التي شهدت فترة عصفت بها الفتن والاضطرابات، إلى جانب شدة مقاومة وثنية سكان هذه الأقاليم أمام المد الإسلامي الأولي. ولهذا سجلت الأقاليم الواقعة على بحر قزوين، والممتدة بين أرمينيا وطبرستان أكثر البلاد نزوعاً إلى التمرد والخروج على طاعة دولة الخلافة الأموية والعباسية على السواء، ومرتبطة ثانياً بتقصير دولة الخلافة العباسية في باب الدعوة والجهاد تجاه هذه الأقاليم. الأمر الذي منح أسبقية انتشار المذهب العلوي الزيدي في هذه البلاد. ثم تجزئه على حساب المذهب السني (86)، بسبب الفراغ السياسي والديني التي أحدثته دولة الخلافة في هذه المنطقة عموماً، حتى أصبح هذا المذهب العلوي هو المذهب الرئيسي في بلاد الديلم خاصة والأقاليم الأخرى التي تبعت فيما بعد للنفوذ البويهي بحكم بعدها عن مركز الخلافة وطبيعة سكانها.

والمعروف أن المد الإسلامي نحو الإمبراطورية الفارسية بدأ مبكراً على عهد الخليفة عمر بن الخطاب، واستكمل معظم هذه البلاد في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، لكن مع بقاء إقليم الديلم موطن البويهية على المجوسية والوثنية مقابل أدائهم الجزية (87). واستمر وضع هذا الإقليم متذبذباً بين الخضوع والتمرد حتى نهاية عهد الخلافة الأموية، ومرجع ذلك المقاومة العنيفة من جانب السكان الوثنيين وتحالفهم مع الأقاليم الأخرى المجاورة لهم كإقليم طبرستان أمام المد الإسلامي، على الرغم من الجهود المتوالية التي بذلها الخلفاء الأموية تجاه هذا الميدان. واستمر هذا الوضع على حاله مع بداية عهد الخلافة العباسية. حيث تصدى أصهبذ طبرستان للحملات الإسلامية الوافدة إلى هذه البلاد (88). وازداد خطر الديالمة في عهد الخليفة هارون الرشيد. خاصة بعد لجوء الثائر العلوي (يحيى بن عبد الله) المتمرد على الخلافة إلى هذا الإقليم (89)، ثم ظهور الإمارة الطاهرية التي أخضعت إقليم الديلم إدارياً لنفوذها مؤقتاً (90)، بسبب عودة تمردهم ثانية ضد الخلافة العباسية والإمارة الطاهرية.

واستمر واقع هذه الأقاليم على حاله بين تذبذب ولائه للخلافة أو الإمارات التابعة لها، وبين مرحلة الخروج والتمرد والثورة عليهما، حتى تقوم الداعية العلوية (الحسن بن زيد العلوي) إلى طبرستان سنة (250هـ / 864م) (91)، الذي عدّ قدومه البداية الأولى لحقيقة انتشار الإسلام في هذه البلاد من جهة، وتجذر المذهب الزيدي كمذهب غالب في هذه الأقاليم من جهة ثانية، خاصة بعد قيام الدولة العلوية الزيدية في هذه البلاد. كذلك ساهمت الأوضاع المتردية سياسياً وعسكرياً، التي عصفت بدولة الخلافة العباسية في القرنين (الثالث والرابع) الهجري، مساهمة فعالة بقلب موازين القوى السياسية التي بدأت تطل رباحها في أقاليم شرق الخلافة خاصة، فعملت على تنكية روح التمرد والانفصال في أطراف دولة الخلافة وأقاليمها الشرقية. والتي يمكن رصد نواتها الأولى بعد موافقة الخلافة العباسية اضطرارياً على قيام الإمارة الفارسية الطاهرية كإمارة استتلاء امتد نفوذها من سنة (205-259هـ / 820-872م)، وما تلاها من إمارات خاصة كالإمارة السامانية العنصرية الفارسية (266-389هـ / 879-998م)، التي حاولت بجرأة ظاهرة الانفصال والاستقلال عن دولة الخلافة العباسية. وإلى جانب ما تبعها من إمارات أخرى ذات نزعات استقلالية وعنصرية في المقام

الأول، ونزعات مذهبية في المقام الثاني، شجعت أقاليم أخرى على التمرد والخروج والانفصال عن دولة الخلافة. وكان أول هذه القوى الخارجة قيام الإمارة العلوية الزيدية. كقوة سياسية عسكرية ومذهبية حملت لواء النزعة العنصرية والمذهبية، حيث حاولت مد نفوذها في بلاد ما وراء النهر وما جاورها من أقاليم أخرى قامت على حساب ونفوذ الخلافة العباسية.

هذا النجاح الأولي الذي حققته هذه الإمارات شجع على ظهور إمارات في أقاليم أخرى تبنت، نفس منهج النزعة العنصرية والمذهبية، من خلال تمرداتها ونزوعها إما للانفصال أو الاستقلال. في ظل زعامات مدفوعة بطموحات شخصية وسياسية، ذات توجهات قومية ومذهبية تمثلت تماماً بظهور الإمارة البويهية، التي دعت صراحة إلى سيطرة العنصر الفارسي وسيادة المذهب الشيعي على دولة الخلافة العربية السنية خاصة وعلى العالم الإسلامي عامة.

ولعل استمرار الدعوة العلوية في الميدان الداخلي على الرغم مما لاقته من مقاومة عسكرية قاسية من جانب الخلافة العباسية من جهة، ومن تتبع لدعاتها من جهة أخرى خاصة بعد مقتل الزعيم العلوي «محمد النفس الزكية» سنة 145هـ وأخيه إبراهيم⁽⁹²⁾،

وهزيمة العلويين أمام جيش الخلافة العباسية في معركة (فخ سنة 169هـ / 885م) ،⁽⁹³⁾ الأمر الذي دفع زعماء العلوية إلى التفكير جدياً بترك الميادين القريبة من عاصمة الخلافة والاتجاه نحو أطراف دولة الخلافة، وخاصة أقاليمها الشرقية كإقليم الديلم وطبرستان، لتقيم فيها نواة وجودها السياسي والمذهبي، فتحققت شرقاً بظهور أول دولة علوية، ساهم في نجاحها بعدها عن مركز الخلافة وإقبال

سكانها بشغف على الدعوة العلوية⁽⁹⁴⁾، بعد شعورهم بالظلم والتعسف والقسوة الذي وقع عليهم من قبل أمراء الخلافة الأموية والعباسية والإمارة الطاهرية. فتطلعوا لمخلص ينقذهم من هذه الأوضاع، حتى كان قوم يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب إلى بلاد الديلم. فعده المنقذ لهم، لذلك أقبلوا على دعوته وتعاطفوا على مؤازرته، وجاء إخلاصهم لقيادته تعبيراً

حقيقياً لنقمتهم على دولة الخلافة وظلم ولائها⁽⁹⁵⁾. وبعد وفاة يحيى بن عبد الله استمرت الدعوة العلوية على يد دعاة آخرين منهم محمد بن القاسم، ثم توالى ظهور الزعامات العلوية في ميدان شرق الخلافة ابتداء بالداعية أبي الحسن يحيى بن عمر في الكوفة. ولما

كانت الخلافة عاجزة عن مواجهة دعوته المتمردة عنصرياً ومذهبياً وجّهت ضده الإمارة الطاهرية⁽⁹⁶⁾، على الرغم من المذهبية العلوية الواحدة التي تجمع الطرفين، ولعل تفسير ذلك يعود إلى إتباع الإمارة الطاهرية سياسة مرحلية هادئة مؤقتة مع دولة الخلافة

لحين الفرصة المناسبة من جهة، ومن باب تقديم مصالح الإمارة الطاهرية السياسية على المصالح المذهبية من جهة أخرى⁽⁹⁷⁾.

وقد جاء التحول الأخطر لهذه الدعوة بعد وفاة الحسن وتولي الزعامة محمد بن زيد «الأطروش» سنة 301هـ / 913م، حيث

عدّ بحق أنه الأول والأكثر فضلاً في المد الإسلامي ونشر المذهب الزيدي العلوي في بلاد الديلم وطبرستان⁽⁹⁸⁾. ومردُّ هذا الفضل شخصية الأطروش صاحب العلم والزهد والعبادة والكفاية القيادية، وتمتعه بالسياسة والحكمة وبعد النظر، وتوظيفه هذه المزايا لنشر الإسلام ومذهبه العلوي خصوصاً في بلاد تُعدُّ أرضاً بكرّاً وواعدة. احتوت على نفوس متعطشة لمخلص لهم من أوامهم الوثنيات والبيانات المنحرفة، ومن الفساد والظلم الاجتماعي. فاندفعوا إلى عدل الإسلام واعتماد الأطروش داعياً روحياً لهم. فتحقق في عهده

امتداد الدعوة العلوية إلى أقاليم أخرى وصلت حدَّ عاصمة الخلافة⁽⁹⁹⁾. وبعد وفاته سنة 304هـ تعرضت الدعوة إلى الانقسام بين أتباعها ودعاتها، خاصة بعد نقل الزعامة من العلوية إلى الداعية الحسن بن القاسم، نتيجة للتنافس والصراع بين أبناء الأطروش «أحمد، جعفر، علي». الأمر الذي مهد لظهور قوى وزعامات ديملمية. بعد أقول الزعامات العلوية القيادية البارزة في صفوفها - وبين دعاتها.

وضعف تأثيرها الديني إضافة للاختلاف والصراع داخل الأسرة. الأمر الذي أزال عنهم نظرة الإحترام والإجلال، فضلاً عما عُرف

به الديالمة كقوة عسكرية مؤثرة في أحداث الإقليم. خاصة بعد أن أنكى فيهم زعمائهم النزعة القومية الفارسية. هذه العوامل دفعت الديالمة الى التخلي عن دعاة العلوية وتسليم الزعامة إلى الأمراء الديالمة، حتى وصلت بدورها إلى البويهية الذين كونوا أكبر قوة مؤثرة داخل إقليمهم أولاً، وفي دولة الخلافة والعالم الإسلامي ثانياً، بعد اعتمادهم سياسة ذكية حين جندوا أنفسهم لخدمة الدعوة العلوية، في مقابل احتفاظهم بالزعامة السياسية دون أي منافسة⁽¹⁰⁰⁾ بين التوجهين. وأبرز شخصية مثلت هذه السياسة وساهمت بظهور الأسرة البويهية هو عميدها «أبو شجاع بويه فيناخسروا». وبناء على ما تقدم يعد الحسن بن القاسم هو آخر الزعامات العلوية السياسية بعد تخلي العلوية عن الزعامة السياسية للديالمة. لكن هؤلاء ظلوا في خدمة المذهب العلوي كوسيلة فعالة لكسب ولاء أهل الديلم لجانبهم، وخدمة لمصالحهم الشخصية وتوجهاتهم السياسية والقومية. وقد برز دور الزعامة الديلمية واضحاً أثناء محاولة فريق تولية أبي محمد بن أبي الحسن بن الناصر الإمامة. وفريق آخر من الديالمة ولى إسماعيل بن القاسم الإمامة، لكن الأمير الديلمي «ماكان بن كالي» بزعامته السياسية استطاع توحيد الزعامة العلوية في إسماعيل⁽¹⁰¹⁾، وعلى نفس هذه السياسة سار الأمراء الديالمة «سفار بن شيرويه» ومردلويج. وعلى نفس النهج سار الأمراء البويهية حيث استطاعوا بقيادتهم السياسية وتمذهبهم الشيعي إقامة إمارة استبداد، بدأت ميدانها الأول في إقليم شرق الديلم وشرق الخلافة ثم امتد نفوذها حتى عاصمة الخلافة بغداد⁽¹⁰²⁾.

وعلى هذا يمكن القول: إن الدولة العلوية عملت على نشر الإسلام في بلاد الديلم وطبرستان. لكنها أنكت روح التعصب للمذهب الشيعي الزيدي مقابل المذهب السني للخلافة العباسية، وأسهمت أيضاً بتعزيز روح الانفصال داخل الأقاليم التي كانت تحت نفوذ الخلافة، وشجعت كذلك الأقاليم الأخرى على نزعة الانفصال والتمرد على دولة الخلافة بدعاوي عنصرية ومذهبية. وعلى الرغم من تخلي العلوية للديلم عن الزعامة السياسية، إلا أن الزعامات البويهية ظلت مخلصاً للمذهب العلوي والعنصر الفارسي ما دامت محتفظة بالزعامة السياسية. وقد طال أثر هذه الأسرة كل مجالات الحياة في بلاد الإسلام، وعلى الأخص منها النزعة العنصرية الفارسية والنزعة المذهبية العلوية.

النزعة العنصرية المذهبية:

إن أخطر ما أحدثه الأمراء البويهية في بلاد الإسلام كان في الجانب الروحي. لإحداثهم الفساد الذي انتشر بين الناس⁽¹⁰³⁾ نتيجة لإضعافهم اللوازم الديني، وانغماس بعض أمرائهم في اللهو والفجور، وتقديمهم مصالحهم الخاصة على مصلحة الأمة عامة، حين فرضوا أوضاعاً دينية خاصة أثرت على سلوك الناس في حياتهم ومعتقداتهم. وكان أخطرها محاولتهم إفساد العقيدة السنية السمحة. وإحداث الفرقة المذهبية، وإثارة الفتنة والجدل بين فئات الأمة الدينية، وانغلاقهم ضمن الميدان الداخلي وابتعادهم عن دورهم الإسلامي في الميدان الخارجي. ونتيجة لهذه السياسة تعددت الحركات الدينية والمذهبية المتباينة والمتصارعة ورافقها كذلك تعدد للحركات السياسية والعنصرية سواء بسواء⁽¹⁰⁴⁾.

وكن ذلك تعددت اتجاهات العلماء والفقهاء والمفسرين في باب الجدل والمناظرة في الفكر والمنهج⁽¹⁰⁵⁾. وفي المقابل تقدم علم الكلام حين انبرى علماءه للدفاع عن سماحة الدين ضد خصومه من المذاهب المارقة والمضلة بمنهج الجدل والمناظرة⁽¹⁰⁶⁾، فضلاً عن ظهور الفلاسفة الذين حاولوا التوفيق بين حقائق الشرع والفلسفة. والمنصوفة الذين نادوا بالكشف والإلهام⁽¹⁰⁷⁾. هذا وكان للجانب العقدي الديني أثر كبير في البلاد التي خضعت للنفوذ البويهي، لأنهم شيعة متعصبون ومغالون في مذهبهم،

أسهموا في غرس القتل وسفك الدماء نتيجة وتغذيتهم للصراعات المذهبية وعلى الخصوص للصراع المذهبي السني الشيعي، الذي أحدث صدامات دامية بين أهل المذهبين. امتد أثرها حتى عصرنا الحاضر، مدفوعاً بنزعة قومية ومذهبية، غايتها تثبيت المذهب الشيعي ومن ثم إظهاره مذهب مساو للمذهب السني الرسمي لدولة الخلافة.

لكن واقع السياسة البويهية الذي فرّق وحدة الأمة مذهباً وسياسة، ظل مقدماً مصلحته الخاصة على حساب مصلحة الأمة على الرغم من تعصبهم القومي والمذهبي، من خلال اعتمادهم سياسة متوازنة بين الخلافة السنية والزعامة العلوية، والدولة الفاطمية. ضمنت لهم سياسة التفرد بالحكم والاستبداد بالسلطة، دون الخضوع لأي قوى أخرى لو التفت معهم الرابطة المذهبية.

وتحقيقاً لهذه السياسة العنصرية والمذهبية قسم البويهيون المجتمع الإسلامي إلى طوائف مختلفة متنازعة، متنافرة ومتصارعة منها: الطالبيّة والعباسية والهاشمية إلى جانب أهل النمة من اليهود والنصارى (108). وعملوا على إفساد العقيدة الإسلامية السمحة بهدف استمرار الصراع المذهبي بين السنة والشيعية، خدمة لمصالحهم السياسية الخاصة، وتمهيداً لمحاولتهم الاستبداد بالخلفاء والخلافة، خاصة بعد مشاركتهم للخلفاء في أخص اختصاصاتهم السياسية والدينية والعسكرية والمالية.

وأما محاولتهم إفساد العقيدة فقد جاء بسبب تأخر استجابة الديلمة لدعوة الإسلام حتى أواخر القرن الثالث الهجري وبداية الرابع، على الرغم من وصول نواة الدعوة إليهم بداية العهد الراشدي. ولعل مرجع ذلك هو خصائص طبائعهم وحياتهم القبلية، وطبيعة إقليمهم الجغرافي الصعب المعقد، وتعمق جذور المعتقدات الوثنية والمجوسية الفارسية في نفوسهم. وعندما تعزز إسلام أهل هذه البلاد على يد الحسن بن علي الأطروش، تعزز تركيز وجود المذهب العلوي الزيدي في بلادهم، حيث جاء مترامناً مع بداية نشاطهم السياسي. ومن هنا جاء أثرهم كبيراً وقوياً في كل ميادين دولة الخلافة. لأنهم اعتنقوا مذهباً مغايراً لمذهب الخلافة مدفوعاً بالعنصرية الفارسية، وعلى هذا النهج سار الأمراء البويهية نحو تحقيق هذه الأهداف. فبادروا بالتعرض لعقيدة ومذهب الخلافة العباسية العربية السنية مدفوعين بالعنصرية وعقائد الفرس الوثنية المتوارثة، حتى أصبحوا ستاراً ودعاة لأهل البدع الدينية التي ردها «الإسماعيليون» والقرامطة، والقاتلون بلتناسخ. وأما منهج حكمهم فقد بدؤوه بأساليب مختلفة، وجعلوا غايتهم وهدفهم تفريق وحدة الأمة مذهباً وسياسة خدمة لاستمرار نفوذهم، وتعزيزاً لهذا الغرض ابتدعوا أساليب منها: إقامة الاحتفالات والشعائر المبتدعة التي تتناقض مع أصول الدين (109)، منها مثلاً: إقامة المآتم والنواح على أبناء علي رضي الله عنهم وخاصة الحسين. وكان أول من أمر بإقامة المآتم الأمير معز الدولة البويهي عام 352هـ / 964م (110)، فتصدى لها علماء أنكروا هذه البدع مثل ابن كثير في قوله: «فكان وقتاً عجيباً مشهوداً، وبدعة شنيعة ظاهرة منكراً» (111).

وكنكك تناول ابن تغري بردي هذه البدع الضالة بقوله: «وهذا أول يوم وقع فيه هذه العادة القبيحة الشيعية ببغداد، وكان ذلك من صنعة معز الدولة البويهي، ثم اقتدى به من جاء بعده من بني بويه وكل منهم رافضي خبيث» (112). ومن البدع الأخرى الاحتفال بيوم «غديرخم» 18 من ذي الحجة حيث يعتقد الشيعة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى بالولاية لعلي رضي الله عنه بقوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» (113). وادعاء الشيعة أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل منزلة علي منه بمنزلة هارون من موسى عليه السلام (114)، كذلك إقامتهم صلوات في هذه الأعياد مشابهة لصلوات العيدين (115). ومن أساليب وبدع الشيعة ومظاهر خروجهم على الملة تعرضهم للصحابة «باللعن والشتن وتفضيل بعضهم على بعض» (116)، حيث اشتطوا بتفضيل علي رضي الله على عن باقي الصحابة، اعتماداً على أحاديث غالباً ما تكون مكدوبة أو موضوعة. ننكر منها زعمهم

إعتماداً على حديث مكنوب لمحمد بن كثير الكوفي الشيعي. أنّ من لم يقل علي خير الناس فقد كفر، وحديث آخر موضوع عن ابن مسعود عن طريق أحمد الجرجاني إمام التشيع في زمانه بالقول «علي خير البشر ومن أبي فقد كفر» (117).

ومن أساليب الإفساد الأخرى التي اعتمدها الشيعة وأمرء البويهية، تعاطفهم مع أفكار وعقائد كافرة ومناهضة للعقيدة السنية، منها تساهلهم مع رجل ادعى الربوبية عام 340هـ / 951م (118)، واعتمادهم نشر فكرة الحلول والتساخ الوثنية (119)، وفتح أبواب المحرمات كمحاولة لإباحة المحرمات كالزنى من خلال تنظيم وترتيب هذه المهنة (120). كذلك التجاوز في الزواج بالجمع بأكثر من أربع زوجات، وعندما سئل مجد الدولة عن ذلك قال: هذه عادة سلفي (121). ومن أساليب البويهية التي أظهرت تعصبهم القومي والمذهبي تلقب أمرائهم بألقاب مخالفة للشرع، وألقاب أخرى منزهة للخالق وحده. كلقب «شاهنشاه الأعظم» ملك الملوك (122). كذلك حاول البويهيون انتهاك حرمة القضاء وإفساد عقيدته من خلال تعيين أنصارهم وأتباعهم، بغض النظر عن توفر الشروط والصفات الخاصة (123)، وأيضاً حاولوا إفساد منصب الحسبة حين ولوها للأشرار وأصحاب المجون والفسق (124). مع أن الحسبة في مضمونها الإسلامي الحقيقي هي مواجهة مثل هذه الطبقات من أصحاب الفسق والمجون (125)، وفي ذلك دليل واضح من جانب البويهية لضرب المعنقد السني في كل خصوصياته وجوانبه.

ومن محاولات الإفساد الأخرى التي حاول البويهيون تثبيتها في مراسم احترام الخلفاء، عادة تقبيل أيدي الخلفاء أو تقبيل الأرض بين أرجلهم أو السجود والانحناء لهم. وهذا الأمر لم تعرفه ولم تقره الشريعة الإسلامية. لأن السجود محصور لله وحده دون سواه (126)، وأهل محله ردّ السلام على الخلفاء فقط. وهذا يؤكد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل عند مجيئه من اليمن سجد لرسول الله فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «صه يا معاذ إنما السجود لله عز وجل» ونهاه عن ذلك.

مما سبق نلاحظ استمرار دور الأمراء البويهية في إفساد العقيدة. ضمن محاولات متعددة وبأساليب متنوعة وضالّة، غايتها إحداث صراع مذهبي يخدم مصلحتهم بدأت آثاره بعاصمة الخلافة (بغداد)، ثم طالت سائر العالم الإسلامي، حتى وصل الأمر ببعض الجهلة من أهل السنة في ردهم على بدع الشيعة، منها محاولة ابتداء من باب ردة الفعل على بدع الشيعة ومؤيديهم من البويهية. منها مثلاً: عام 363هـ / 973م، عندما قامت جماعة بإركاب امرأة على جمل وسموها بعائشة وتسمى بعضهم بأسماء الصحابة، وتنادوا بقتال أصحاب علي رضي الله عنه «يقصدون الشيعة» فكان نتيجة هذا العمل قيام فتنة قتل فيها عدد كبير من أهل السنة والشيعة نتيجة المواجهات بين الطائفتين (127).

ومن البدع الأخرى عند أهل الجهل من السنة محاولتهم ردّ البدعة بالبدعة منها: كشف أهل البصرة عن قبر عتيق فوجدوا صاحبه لم يبل جسده ولا ثيابه وسيفه، فادعوا أنه للصحابي الزبير بن العوام رضي الله عنه، فأخرجوه وكفّفوه ثم دفنوه واتخذوا قبره مسجداً بالمربد. ووقفوا عليه أوقافاً، ونقلت إليه القناديل والآلات (128). وفي باب الردّ على بدع الشيعة الضالّة، ابتدع بعض جهلة السنة مقابل احتفال الشيعة بعيد يوم غدِير خمّ عيداً بمثل يومهم أطلقوا عليه «يوم الغار» ببل عيد الغدير (129). وفي مقابل احتفال الشيعة بيوم عاشوراء ابتدع بعضهم يوم استشهاد مصعب بن الزبير رضي الله عنه، فشبّهوه بالشهيد الحسين وجعلوا اليوم الثاني عشر من محرم يوم حزن عليه. وأقاموا عليه المآتم كما كانت تفعل الشيعة حول قبر الحسين (130). وردّ علماء السنة هذه البدع الضالّة بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «أنّ كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار». وردّ ابن كثير على هذه البدع مستكراً بقوله:

«وهذا من باب مقابلة البدعة بدعة مثلها، ولا يرفع البدعة إلا السنة الصحيحة» (131).

ومن وسائل الأمر البويهية في إفساد العقيدة السنية و عقيدة شيعتهم ايضاً، اتصالاتهم بالكيانات الملحدة كالقرامطة المعادين للمذهب السني من باب تفريق الأمة (132) وإحداث الفتن المذهبية من جهة، ومن باب التقارب المذهبي الشيعي الظاهري بين الطرفين من جهة أخرى، على الرغم من محدودية ميدان هذه العلاقة التي بدأت تجارية ثم تحولت إلى سياسية غايتها مصلحة الطرفين السياسية والمذهبية الخاصة في مواجهة الخلافة السنية العباسية. لكن هذه العلاقة ظلت محدودة على الرغم من تقاربهما المذهبي، لأن كلا القوتين لا ترعبان في ظهور قوى أخرى منافسة لنفوذهما، مع الحفاظ على استمرار العلاقة ضمن قاعدة السلام بالسلام ومن جهة استمرار حكمهما دون خضوع لأي قوى أخرى.

ومن باب الامتيازات الدينية العليا التي تمتع بها الأمر البويهية المساوية لامتيازات الخلفاء، منها عادة قرع الطبول عند أبوابهم وضرب الدباب (133)، إيداناً بأوقات الصلاة أو استعداداً للحرب. وهذه العادة أصولها قديمة لكنها محصورة في الخلفاء حيث كان يضرب على أبوابهم خمس مرات. وبمثل امتياز الخلفاء طالب معز الدولة البويهي بقرع الطبول وضرب الدباب وبنفس العدد، لكن الخليفة رفض منحه هذا الامتياز بداية، لكنه و تحت الضغط عاد واستجاب لطلبه في الثانية بشرط تحديد عدد لضربات بثلاث وفي أوقات محددة، ومع إلحاح الأمير البويهي ومن باب مساواته بالخلفاء، اضطر الخليفة إلى مساواته بنفسه خشية إغضبهم، خاصة بعد أن أصبح الأمر البويهية هم أهل الحل والعقد في دولة الإسلام (134).

وحول محاولة البويهية نقل الخلافة من العباسيين إلى العلوية أو الفاطمية هناك روايتان متعارضتان: الأولى ذكرها الهمداني بقوله: إن معز الدولة البويهي عزم على مبايعة أبي الحسن محمد بن يحيى الزيدي العلوي (135). لكن وزيره أبا جعفر الصميري منعه من ذلك، لأن غالبية أمة الإسلام هم من المذهب السني (136). والرواية الثانية ذكرها ابن الأثير بقوله: إن معز الدولة حاول مبايعة المعز لدين الله الفاطمي مع عدم ذكره للشخص الذي منعه من هذا العمل.

وبعد استقراء النصين نجد تعارضاً واضحاً بين الروايتين، الأولى ترجح نقل الخلافة إلى الامة العلوية. والثانية ترجح نقل الخلافة إلى الفاطمية. وسلمنا جدلاً صحة الروايتين، نرى أن الأقرب للبويهية هو محاولة نقل الخلافة إلى أحد زعماء العلوية، بحكم تمذهب الديالمة والبويهيين بالعلوية الزيدية، التي تناقض مع مذهب الخلافة الفاطمية الإسماعيلي. وفي كلتا الحالتين تعارض واضح مع مصلحة البويهيين بحكم كونهم أمراء عسكريين طامحين مستبدين، هدفهم الأول السلطة والحكم المقدم على الغرض المذهبي. ولهذا اتبعوا سياسة متوازنة اتجاه العباسيين والفاطميين والعلويين ضمننت لهم استمرار نفوذهم، دون تبعية لأي قوة أخرى. وبعد أن أسقطوا سلطة الخلافة العباسية والفاطمية وأسقطوا كذلك دور الزعامة العلوية السياسي وحصرهم بالدور الديني فقط.

وبهذا يمكن القول إن مسؤولية الأمر البويهية في ظهور البدع والضلالات وتنكية الصراعات المذهبية ومناصرتها ودعمها والدفاع عنها، ساهموا في استمرارها في عهدهم ابتداءً ثم استمرارها إلى عصرنا الحديث والمعاصر لاحقاً. وكان كذلك من باب تفريق الأمة وإفساد العقيدة وتفريق وحدة المجتمع وتخريب النظامين الاقتصادي والاجتماعي، خدمة لغرض واحد هو ضمان استمرار حكمهم ونفوذهم واستبدالهم، لو كان ذلك على حساب الدين وحساب مصلحة الأمة.

الختامة:

خلصت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- جاء ظهور الدول المستقلة وشبه المستقلة في العصر العباسي الثاني، نتيجة سوء سياسة الخلفاء وضعفهم، وتسلب القادة الأتراك عليهم، واضطراب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.
- 2- عززت السياسة البويهية فكرة الانفصال عن الخلافة باعتبارها أول حركة تبنت دعوة الانفصال، وعززت كذلك استمرارية الصراع القومي خاصة بين العنصر الفارسي والتركي، والصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، وأخصم الحنابلة في أعلى مستوى، امتد أثره حتى عصرنا الحاضر.
- 3- غدت بغداد مركزاً للصراع الديني والفكري، عمّ أثرها بلاد الإسلام نتيجة التعصب البويهي للمذهب الشيعي وأفكاره.
- 4- أضعف البويهيون سياستهم وحدة الخلافة العباسية والأمة الإسلامية، وعطلوا جهاد البيزنطيين، في حين حمى السلاجقة وحدة الخلافة ومواصلة الجهاد الديني ضد البيزنطيين.
- 5- اعتمد البويهيون السياسة الميكافيلية "الغاية تبرر الوسيلة"، حينما أعلنوا بداية التبعية للخلافة العباسية، كسباً لشرعية حكمهم، ثم مالوا بعدها للاستبداد بالسلطة والخلفاء حتى أصبحوا أهل الحل والعقد في بيعة الخلفاء وولاية العهد.
- 6- أحدث الأمراء البويهية في عهد جيلهم الأول والثاني نهضة فكرية وثقافية وعلمية، لكنهم وظفوها لخدمة حكمهم وقوميتهم ومذهبهم.
- 7- قدم الأمراء البويهية الاعتبارات السياسية والشخصية على الاعتبارات المذهبية، حتى أنهم لم ينالوا ثقة الأمراء الشيعة أمثالهم في أقاليم أخرى كالحمدانيين، وحتى الدولة العبيدية الفاطمية.

المصادر والمراجع:

- (1) انظر: ابن الأثير/الجزري ت630هـ. **الكامل في التاريخ**، ج8/452، دار الفكر ببيروت 1978. ابن خلدون: **العبر**، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من نوي السلطان الأكبر. ج3، ص413، دار الكتاب اللبناني، بيروت. فاروق عمر فوزي: **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية** ص89-90. بغداد مكتبة المنتبي، ط2، 1397هـ-1977م.
- (2) ابن الأثير: **الكامل**، ج8/452.
- (3) البغدادي: **تاريخ بغداد**، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، ت463هـ، دار الكتاب العربي، بيروت القاهرة، 1931. ج7/433، ابن الأثير، ج8/452.
- (4) ابن الأثير، ج8/452.
- (5) الطبري: **تاريخ الأمم والملوك**، ج4/132. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1960.
- (6) انظر: **ثورات المختلر الثقفي**، وعبد الرحمن بن الأشعث. الزركلي: **الأعلام**، ج8/70، ج4/98، مطبعة دار العلم للملايين ببيروت، والمسعودي: **أبي الحسن علي بن الحسين بن علي** ت346، **مروج الذهب**، ج2/101. بيروت، المكتبة العصرية «ب.ت».
- (7) الطبري، ج8/136/124، ابن الأثير، ج5/211-216.

- (8) الطبري جـ 577/8، 595. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي جـ 413/2. تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1/1993.
- (9) الطبري جـ 514/9، 516، ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 322/2، دار الثقافة، بيروت، 1968، 1971.
- (10) Brown: **Literary history of petsia**. L.pp. 356-399
- (11) الطبري جـ 514-516. ابن الأثير جـ 360-361. ابن الأثير جـ 162/7، مسكوية: تجارب الأمم، جـ 417/2، نشر القاهرة 1914.
- (12) ابن خلدون: لعبر جـ 910-911، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من نوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- (13) الاضطخري: إبراهيم بن محمد الفارسي الاضطخري (الكرخي ت: 2/1 ق4هـ ص130. المسالك والممالك، القاهرة 1961. ابن حوقل 323، صورة الأرض. انظر: ميدان الدولة البويهية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- (14) الحميري: الروض المعطر في أخبار الأقطار، ص255، ط2/1395. مؤسسة ناصر للثقافة، ط2/1401هـ/1990م.
- (15) انظر: مواطنهم وصفاتها، المقسي: أحسن التقاسيم، ص384، 125، 126، طبع لندن ط2/1906.
- البغدادى: شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ت626هـ، مرصد الأطلاع جـ 47/1، تحقيق علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر. ياقوت: معجم البلدان جـ 988/4، جـ 628/3، 631، جـ 399/2. ابن الفقيه: أبو بكر أحمد بن محمد، ت290هـ، مختصر كتاب البلدان، ص231، مطبعة لين/1302م. الاضطخري: المسالك والممالك. 88-89، تحقيق د. محمد جابر عبد العال الحيني، القاهرة 1961.
- (16) ابن الوردي: زين الدين عمر بن مظفر، ت749هـ، تنمة المختصر في أخبار البشر جـ 255/1. تاريخ ابن الوردي، ص137، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م.
- (17) مسكويه: تجارب الأمم جـ 277/1.
- (18) الصابئ: أبي الحسن هلال بن المحسن الصابئ، ت448 للمنتزع عن الجزء الأول من الكتاب المعروف بالتاجي في أخبار الدولة الديلمية، ص32-33، معهد المخطوطات، الجامعة العربية، رقم 1263، تاريخ.
- (19) انظر: ابن طباطبا: محمد بن علي بن الطقطقي، ت709، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ص250، مصر 1899. ابن العبري: أبي الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي، ت685 تاريخ مختصر الدول. ص441، طبع بيروت، 1418. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبو الفداء)، ص78، جـ 78/2، مصر.
- (20) ابن الأثير: الكامل في التاريخ جـ 99-100. محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، ص231، دار الأئلس، بيروت. ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص250.
- (21) إبراهيم بن هلال بن إبراهيم الحراني الصابئ: الأمراء في تاريخ الوزراء، ص21-24، دار الكتاب الإسلامي، مصر، ورسوم دار الخلافة، ص112، تحقيق ميخائيل عواد، مطبعة العاني، بغداد 1964.
- (22) الصابئ: التاجي في أخبار الدولة الديلمية. ورق 32-33.
- (23) ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر جـ 510/4.

- (24) انظر: المسعودي: مروج الذهب، جـ4/372. الإمتاع والمواصلة جـ3/213. صححه أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة المصرية، بيروت 1953.
- (25) انظر: الصولي: أخبار الراضي بالله والمنتقي بالله، ص134-136، لندن، ط 1354هـ-1935م. أحمد إبراهيم الشريف: العلم الإسلامي في العصر العباسي، ص394/401، دار الفكر، القاهرة، 1416هـ/1995م.
- (26) الحسن بن القاسم: هو من عقب الحسين بن زيد (حسين الأطروش) ولقب بالداعية الصغير. انظر: ابن الأثير جـ8/189، ابن خلدون: العبر جـ4/32.
- (27) الصابئ: المنتزع 906، ابن الفنديار: تاريخ طبرستان ص210.
- (28) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جـ6/208، ابن الفنديار، ص210.
- (29) ابن الأثير، جـ8/189، ابن الفنديار، 214-215، مسكويه: تجارب الأمم، جـ1/161-162، المسعودي، جـ4/378.
- (30) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جـ6/270، محمد حلمي محمد أحمد، والدولة في العصر العباسي، ص167، ط1، مكتبة نهضة، مصر، 1338هـ/1959م. ابن الأثير: الكامل، جـ8/197. مسكويه: تجارب الأمم، جـ1/162، 263.
- (31) الصولي: أخبار الراضي بالله والمنتقي، ص20، 62.
- (32) مسكويه جـ1/316-317، ابن طباطبا: الفخري في الأدب السلطانية، ص253. يؤيد هذا التوجه العنصري بقوله أن مرداويج «يريد نقل التولة للفرس وإبطال دولة العرب»، وأورد الصولي ص62 قوله: «أن مرداويج قال: أنا أرد دولة العجم وأبطل دولة العرب».
- (33) مسكويه: تجارب الأمم، جـ1/279.
- (34) الاضطخري، ص78، ياقوت: معجم البلدان جـ5/307. مجهول: العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ت4هـ. جـ4/274. ط دمشق، 1973، ابن الأثير: الكامل جـ8/275-276.
- (35) إبراهيم سلمان الكروي: البويهيون والخلافة العباسية، ص128. ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982.
- (36) مسكويه: تجارب الأمم، جـ1/279، 296.
- (37) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، جـ2/82. أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والأندلسي، ص162، بيروت، دار النهضة، 1992.
- (38) انظر: ابن دحية: أبي الخطاب عمر بن أبي علي حسن بن علي، التبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، ص119-120، علق عليه عباس العزاوي، ص119-120. مجهول، جـ4/381-388.
- (39) ابن الأثير: الكامل، جـ8، 118-119. أبو الفدا: المختصر، جـ2/83-85. محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، جـ2/147، بيروت، المكتب الإسلامي، 1985.
- (40) مسكويه: تجارب الأمم، جـ2/37-50.
- (41) الذهبي: نول الإسلام، جـ1/162، حيد آباد، الدكن، دائرة المعارف النظامية، ط1، 1918. فاروق عمر فوزي: الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، جـ2/9، بغداد، مكتبة المثني، 1977.
- (42) مسكويه، جـ2/77. ابن الأثير، جـ8/264-265.
- (43) فاروق عمر فوزي: الخلافة، جـ2، ص90.

- (44) فاروق عمر فوزي: **الخلافة**، ج2/90.
- (45) مسكويه، ج2/84-85، ابن الأثير: **الكامل**، ج8/449-450.
- (46) أبو الفدا: **المختصر**، ج2/94، محمد سهيل قطوش: **تاريخ الدولة العباسية**، ص223. بيروت، دار النفائس، ط1، 1996.
- (47) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/85.
- (48) ابن العبري: **تاريخ مختصر الدول**، ص145، ابن طباطبا: **الفخري في الآداب السلطانية**، ص258.
- (49) ابن طباطبا، ص258، مسكويه: ص85.
- (50) المسعودي: **مروج الذهب**، ج4/370-371.
- (51) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/73-74، 86. ابن الأثير: **الكامل**، ج8/450. عبد المؤمن رازي: **كامل إيران (تأسيس سلسلة مدلتا تقراض قاجارية، جب إقبال ومروي)**، ص183.
- (52) ابن الأثير، ج8/449-450.
- (53) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص176. تحقيق قاسم السمرائي، الرياض، دار العلوم، ط2/1402هـ-1982م. ابن الجوزي: **المنتظم**، ج14/45.
- (54) مجهول: **العيون والحدائق**، ج4/441.
- (55) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/76-77. ابن طباطبا: **الفخري في الآداب السلطانية**، ص258.
- (56) ابن الأثير، ج8/452.
- (57) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/87. ابن الأثير: **الكامل**، ج8/450-453، 459.
- (58) انظر: ابن الأثير: **الكامل**، ج8/459. مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/87.
- (59) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/328. ابن الجوزي: **المنتظم**، ج14/14، ص224. أبو الفدا: **المختصر**، ج2/113.
- (60) ابن الجوزي، ج14/224. ابن دحية: **التبراس**، ص124.
- (61) ابن الجوزي، ج4/205-224.
- (62) عبد العظيم رضائي: **تاريخ دهراد هذا رسالة إيران**، ص292، طهران، 1958/1378.
- (63) ابن الأثير، ج7/4. **الذهبي: دول الإسلام**، ص218.
- (64) مسكويه، ج2/307-308، 303. **الذهبي: العبر في خبر من عبر**، حيد آباد، نكن، 1918. ج2/112. ابن الأثير، ج8/619.
- (65) **الذهبي: العبر في خبر من عبر**، ج2/47. مسكويه: **تجارب الأمم**، ج2/87. **الصابي: رسوم دار الخلافة**، ص30.
- والست: كلمة فارسية بمعنى الوسادة، أو صدر المجلس، أو المكان المخصص للسيد الكبير في صدر المجلس ومن معانيها: (مقر السلطان، أو كرسي الحكم أو العرش). انظر: **أدي شير: معجم الألفاظ الفارسية المعربة**، ص63. مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ص181.
- (66) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج14/161-162، 289. ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تعليق محمد حسين شمس الدين، ص388، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (67) ابن الجوزي، ج4/235. **الذهبي: العبر في خبر من عبر**، ج2/117، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الأردني: أخبار الدولة المقطعة «تاريخ الدولة العباسية»، ص351، تحقيق محمد مسعد الزهراني، القاهرة، مطبعة المندي، 1988-1408.
- (68) انظر: ابن الأثير: الكمل، ج9/79، دليل تجارب الأمم، ج3/201.
- (69) أبو الفدا: المختصر، ج2/127. ابن الوردي: تنمة المختصر، ج1/299. ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص151-152. أحمد رمضان أحمد: حضرة الدولة العباسية، ص81، الجهاز المركزي للكتب الجامعية طبع عام 1978/1398، مصر.
- (70) أبو شجاع: ت 488هـ، نيل تجارب الأمم، ج3/202. القاهرة، دار الكتاب الإسلامي (د.ت). ابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي، ت 774هـ، البداية والنهاية، ط2، ج11/333، بيروت، 1997/1417. الثعالبي: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ت 429هـ. يتيمة الدهر في محلسن أهل العصر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج3/136-137، بيروت، دار الفكر. جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت- 911هـ)، تاريخ الخلفاء ص355. دار المعرفة، 1917 ص355.
- (71) ابن الأثير، ج9/93. أبو الفدا: المختصر، ج2/127.
- (72) ابن دحية: البيراس، ص125.
- (73) الموردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص32، دار الكتاب العربي، ط2، 1994/1415، بيروت.
- (74) انظر: ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص150. مسكويه: تجارب الأمم، ج2/355. الصابئ: رسوم الخلافة، ص138.
- (75) الصابئ: رسوم دار الخلافة، ص134-135.
- (76) ابن الجوزي، ج14/235. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص352.
- (77) ابن الجوزي: المنتظم، ج4/243. مسكويه: تجارب الأمم، ج2/86-87.
- (78) مسكويه، ج1/279. ابن الأثير، ج8/275.
- (79) عبد العزيز الدوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص270. بغداد، مطبعة الريان، 1945م.
- (80) ابن الجوزي، ج14/42.
- (81) مسكويه: تجارب الأمم، ص139. ابن الجوزي، ج4/344، 348-349.
- (82) ابن الجوزي: المنتظم، ج14/156، 157. ابن كثير: البداية، ج11/304. الصابئ: رسوم دار الخلافة، حاشية ص87.
- (83) مسكويه: تجارب الأمم، ج1/352.
- (84) أحمد الشريف: العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص520.
- (85) انظر: الصاحب بن عباد: رسائل الصاحب. الرسالة الخامسة الباب السادس، ص91، والرسالة السادسة، ص92. مصر، مطبعة الصاوي (د.ت).
- (86) ابن خلدون: العبر، ج3/449-450. انظر: الصابئ في كتابه (المنتزع من التلج)، ص605. مسكويه: تجارب الأمم، ج2/227.
- (87) البلاذري: ت 279هـ، فتوح البلدان، ص330، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991. ابن خلدون: العبر، ج3/406، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- (88) الطبري: تاريخ، ج7/511.
- (89) الطبري، ج8/192-203.
- (90) الطاهري: نسبة إلى طاهر بن الحسين أحد فواد الخليفة المأمون وواليه على المشرق، وهو مؤسس الدولة الطاهرية. انظر: الكمل في

- التاريخ، ج6/360، بيروت، ط1979.
- (91) هو: الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن علي بن أبي طالب. انظر: الطبري: تاريخ، ج9/272-275.
- (92) الأصفهاني: مقتل الطالبين، 260، 349. المسعودي: مروج الذهب، ج3/206-207.
- (93) الأصفهاني: مقتل، 449-455. الطبري: تاريخ، ج8/192-203. ابن خلدون، ج3/263-267. البغدادي: تاريخ بغداد، ج14/110-115، دار الكتب العلمية، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، 1417هـ/1997.
- (94) البغدادي، ج14/115. الطبري، ج8/242.
- (95) البغدادي: تاريخ، ج4/115-116. الصابئ: المنتزع، ص4. ابن خلدون: العبر، ج3/267.
- (96) الأصفهاني: مقتل لطالين، 577-588. ابن الأثير، ج7/126-131.
- (97) ابن خلدون، ج3/351-351. ابن الأثير، ج7/131/132.
- (98) المسعودي: مروج الذهب، ج4/373. ابن الأثير: الكامل، ج8/53.
- (99) ابن الأثير: الكامل، ج8/82، الصابئ: المنتزع، ص7-8.
- (100) عبد العزيز النوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص242-243. ابن اسفنديار: تاريخ طبرستان، ص205.
- (101) ابن اسفنديار، ص210. مسكويه: تجارب الأمم، ج1/277.
- (102) مسكويه: تجارب الأمم، ج1/277. المسعودي: مروج الذهب، ج4/374-375. عبد العزيز النوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص243.
- (103) الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، ت 1089هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج2/363. مصر، مكتبة القدس، 1350هـ.
- (104) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص60، مطبعة الهلال، 1923. سعيد زايد: الفارابي، كتاب رقم 31 من سلسلة نوايع الفكر العربي، ص10.
- (105) جولد تسهير: العقيدة والشريعة والإسلام، ص62-76، ترجم محمد يوسف موسى، دار الكتاب، القاهرة، 1378.
- (106) ابن خلدون: المقدمة، ص458-467.
- (107) عمر فروج: عقريّة العرب في العلم والفلسفة، ص105، المكتبة العلمية، بيروت، سنة 1952.
- (108) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص92.
- (109) محمد أحمد كنعن: تاريخ الدولة العباسية، ج1/285. بيروت، مؤسسة دار المعارف، ط1/1998.
- (110) ابن الجوزي: المنتظم، ج14/150. ابن الأثير: الكامل، ج8/549.
- (111) ابن كثير: البداية والنهاية، ج11/292.
- (112) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3/384.
- (113) ياقوت: معجم البلدان، ج4/188.
- (114) وفاء محمد علي: الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، ص76. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث/199.
- (115) ابن الجوزي: المنتظم، ج4/151. الذهبي: نول الإسلام، ج1/171.

- (116) السيد محب الدين الخطيب: الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثني عشرية، ص19، جدة، ط1989/10.
- (117) انظر: الكناي: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ص353، ج1، باب مناقب الخلفاء الأربعة، ط1، عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، ط1.
- (118) ابن الأثير، ج4/495.
- (119) ابن الجوزي: المنتظم، ج14/87.
- (120) آدم متر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، نقله للعربية أبو ريدة، ط3، مصر، 1957. ج2/174.
- (121) ابن الأثير: الكامل، ج8/372.
- (122) ابن كثير: البداية والنهاية، ج11/490-491.
- (123) مسكويه: تجارب الأمم، ج2، ص189.
- (124) ابن الأثير، ج8/536.
- (125) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص391 وما بعدها.
- (126) ابن الجوزي: المنتظم، ج14/269.
- (127) ابن كثير: البداية والنهاية، ج11/331.
- (128) ياقوت: معجم البلدان، ج5/98.
- (129) ابن كثير: البداية والنهاية، ج11/395.
- (130) ابن كثير: البداية، ج11/395.
- (131) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله إذا خطب يقول: أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة. انظر: صحيح مسلم، ج2/496، رقم الحديث 867.
- (132) ابن الأثير: الكامل، ج8/83-84.
- (133) الصابني، ص136-137. مسكويه: تجارب الأمم، ج2/396.
- (134) ابن الجوزي: المنتظم، ج14/260، ج15/183، 392. ابن كثير: البداية والنهاية، ج12/502.
- (135) الهمداني: محمد بن عبد الملك، ت 521هـ. تكملة تاريخ الطبري، ج1/149. تحقيق ألبرت يوسف كنعان، ط2، المطبعة الكاثوليكية 1961.
- (136) ابن الأثير: الكامل، ج8/452.